الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

جبارة مختار

داودي عبد القادر

تحت عنوان:

حاضنات الأعمال بين إشكالية التمويل ورهان تنويع الاقتصاد الجزائري

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د.أ. حسين يحيى	**(أستاذ تعليم عالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. عبد الهادي مختار	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. بن الحاج جلول ياسين	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

جبارة مختار

داودي عبد القادر

تحت عنوان:

حاضنات الأعمال بين إشكالية التمويل ورهان تنويع الاقتصاد الجزائري

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د.أ. حسين يحيى	**(أستاذ تعليم عالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. عبد الهادي مختار	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. بن الحاج جلول ياسين	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر اللّه»
صدق رسول اللّه

الحمد للّه على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له تعظيمًا لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى اللّه عليه وسلم وآله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر اللّه سبحانه وتعالى يطيب لنا أن نجزي المحبة والشكر والعرفان والتقدير لمن شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ "عبد الهادي مختار" لتقديمه الإعانة والمساعدة والتوجيهات القيمة والنصائح الرشيدة التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في استكمال العمل، له منا خالص المحبة والشكر والود والامتنان.

إلى كل معلم أفادنا بعلمه خلال مسيرتنا الدراسية.

إلى كل من أسهم في خط مساندة على غير بخل حتى هذه اللحظة خاصة عمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

و إلى لجنة المناقشة كل باسمه واقفان إجلالا و احتراما لتصويباتهم و ملاحظاتهم القيمة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو اللّه عزّ وجلّ أن يرزقنا السداد والرشاد، والعفاف والغنى، وأن يجعلنا هداة مهتدين إلى صراطه المستقيم.

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدّراسية بمذكرتي هاته، أهدي ثمرة جهدي ونجاحي بفضله تعالى مهداة إلى روح والدي رحمه الله

وإلى من وضعتني على طريق الحياة، التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان أمي الغالية "بختة" أمدها الله الصحة والعافية والرزق شكرا لكل دعواتك التي هطلت كغمامة باذخة أثلجت صدري كلما أعياني الطريق شكر لكل دعوة فاحت بعبق رضاك يا غالية .

إلى زوجتي وسندي في الحياة وبناتي قرة عيني "آية – تسنيم"

إلى إخوتي حصتي الأكبر من هذا العالم الذين تقاسموا معي عبء الحياة، مثال العطاء والكبرياء والسند الذي أتكئ عليه متى جارت علي الدنيا.

إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من شجعني على المثابرة والدراسة وكان رفيقا لي طول حياتي والدي العزيز تغمده الله برحمته الواسعة

إلى من بها أعلو وعليها ارتكز والدتي حفظها الله ورعاها

إلى الأستاذ المشرف الذي ساهم وساعدني من أجل إنجاز هذا العمل

إلى أسرتي إخوتي وأخواتي

إلى أصدقئي وزملائي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي

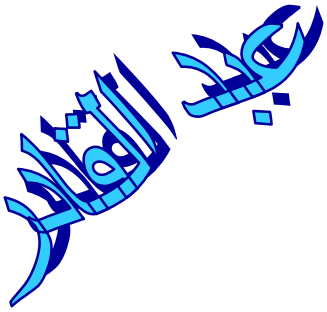

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال

تمهيد **6**

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم حاضنات الأعمال **7**

المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال 7

المطلب الثاني: ماهية حاضنات الأعمال 9

المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال 10

المبحث الثاني: مقومات حاضنات الأعمال **12**

المطلب الأول: أنواع وأهداف حاضنات الأعمال 12

المطلب الثاني: مراحل تكوين حاضنات الأعمال 16

المطلب الثالث: المطلب الثالث: مقاييس نجاح حاضنات الأعمال والتنويع الاقتصادي 18

خلاصة الفصل 23

الفصل الثاني: حاضنات الأعمال بين رهان التمويل وتنويع الاقتصاد في الجزائر

تمهيد **25**

المبحث الأول: إستراتيجيات حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الناشئة **26**

المطلب الأول: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة 26

المطلب الثاني: آليات وإستراتيجيات مساهمة حاضنات الأعمال في تمويل واحتضان المؤسسات الناشئة 27

المطلب الثالث: انعكاسات حاضنات الأعمال على تحقيق التنمية 30

المبحث الثاني: دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية وتوفير مصادر التمويل **33**

المطلب الأول: أهم حاضنات الأعمال والمشاريع المستحدثة في الجزائر 33

المطلب الثاني: حصيلة وتطور المشاريع المستحدثة في الجزائر 37

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في توفير سبل الدعم للمؤسسات الناشئة وفرص النمو الاقتصادي

..... 44
خلاصة الفصل 46
خاتمة..... 48
قائمة المصادر والمراجع..... 51
الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1–2	تطور تعداد المؤسسات الناشئة المحتضنة من الحاضنات في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	38
2–2	توزيع القروض حسب قطاع النشاط للمؤسسات الناشئة 2020	40
3–2	عدد المشاريع الممولة للمؤسسات الناشئة من طرف ANADE	43
4–2	عدد المشاريع الممولة من قبل ANDI لسنة 2018 حسب الولايات	44

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	مراحل تطور حاضنات الأعمال	08
2–1	يبين أهمية حاضنات الأعمال	11
1–2	يبين إستراتيجيات تمويل المؤسسات الناشئة خلال دورة حياتها.	28
2–2	يلخص آلية مساهمة حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية	32
3–2	توزيع حاضنات الأعمال عبر ولايات الجزائر	41
4–2	عدد المشاريع المستضافة حسب القطاعات لسنة 2021	42

مقدّمة

حاولت الجزائر تكييف تشريعاتها مع بداية الألفية من أجل تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة وهذا بوضع قوانين خاصة بها ووضع آليا أيضا من أجل مساعدتها والنهوض بها والتي من بينها حاضنات الأعمال، والتي تعد من أهم الآليات والطرق من أجل التنمية الاقتصادي في الوطن من خلال تقديم الدعم الكافي واللازم لحاملي الأفكار والمشاريع، بالإضافة إلى المرافقة الدائمة لهم ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم والترويج لها.

فحاضنات الأعمال هي أساس آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد وصغير نسبيا، بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاديات المعاصرة، ولعل حاضنات الأعمال هي من تقوم بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشاء هاته المؤسسات، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية الجديدة إلى أن تصبح قادرة على الاستمرارية والمنافسة في المحيط الخارجي.

لقد أثبتت حاضنات الأعمال منصة لرعاية الأعمال التجارية، وذلك بفضل دعم المؤسسات الناشئة والتي تحتاج إلى رؤوس أموال وتبني أفكار لتحقيقها، وقد أصبحت حاضنات الأعمال ظاهرة متنامية ينظر لها عالميا كأحد أإهم أدوات تنمية وتطوير المقاولاتية والمؤسسات الناشئة.

أولا: الإشكالية:

تعتبر حاضنات الأعمال من الأفكار الفتية في بيئة الأعمال الجزائرية، كما أنها لا تزال تواجه عدد من العوائق وهذا ما أدى في أغلب الأحيان إلى فشل كثير من المشاريع، وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة الموضوع من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو دور حاضنات الأعمال في دعم وإيجاد آليات للمؤسسات بما يضمن التنويع الاقتصادي؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بحاضنات الأعمال؟
- ما مفهوم التنويع الاقتصادي؟ وما هي أهميته وأهدافه؟
- ما هي إستراتيجيات حاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الناشئة؟
- ما هي أبرز حاضنات الأعمال المعتمدة في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- تعتبر حاضنات الأعمال من بين أهم مصادر دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر بالرغم من وجود مصادر دعم أخرى، وتعد بدورها الذي تقوم به العامل الرئيسي في تنويع الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإلمام بالجانب النظري لحاضنات الأعمال والتعرف على آليات التمويل؛

- توسيع نطاق انتشار حاضنات الأعمال بالجزائر؛
- معرفة المقومات الأساسية التي يجب توفرها لكي نقول أن هاته المؤسسة لها صفة حاضنة أعمال.
- مرافقة أصحاب المؤسسات الناشئة.

رابعا: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية الموضوع وتتمثل في:

- حاضنات الأعمال موضوع الساعة والمكانة التي تحتلها في الاقتصاديات الحديثة التي أصبحت تتجه نحوها،
- الاهتمام الكبير من طرف الباحثين والهيئات الحكومية؛
- تسليط الضوء والتعرف على واقع المؤسسات الناشئة وتحدياتها وآليات دعمها في إطار توسيع الاستثمار وتنويعه، انطلاقا من الدور المتوخى من هذه المؤسسات في تنمية الاقتصاد الوطني.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية:

- التعرف أكثر على التجربة الجزائرية بخوص حاضنات الأعمال؛
- مدى احتياج المؤسسات الناشئة إلى حاضنات الأعمال لدعمها وتمويلها
- الدور الذي يعتبر فكرة رائدة في خلق مشاريع مستحدثة في الجزائر.

ب- الأسباب الذاتية: يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- الميول الشخصي لدراسة كل ما يتعلق بالمؤسسات الناشئة؛
- الاهتمام بمجال حاضنات الأعمال وكيفية طرق التمويل التي تتبعها، إضافة إلى اهتمامنا بمعرفة أهم الحاضنات الموجودة في الجزائر .

سادسا: حدود الدراسة:

أ- حدود مكانية: كانت الدراسة على حاضنات الأعمال وإشكالية التمويل والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

ب- حدود زمانية: تمت الدراسة على وكالة التسيير القرض المصغر ANGEM خلال الفترة 2023/05/13 إلى غاية 2023/05/25.

سابعا: منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ، ومحاولة الإجابة على الأسئلة لاختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،، وهذا من خلال تناول مختلف الأدبيات في الموضوع وتحليلها، وكذا تحليل مختلف الإحصائيات التي وجدناها في هذا المجال عبر المواقع الإلكترونية.

ثامنا: الدراسات السابقة:

- **بالة خولة، بلال مريم (2022):** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي بولاية أدرار، ومنه نريد توضيح العلاقة بين آليات دعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة باعتبارها متغير تابع والعمل المقاولاتي باعتباره متغيرا مستقلا في هذه الدراسة، كما بينت هذه الدراسة مختلف الهيئات والبرامج التي انتهجتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع كآليات دعم.

- **زغدودي سارة، جدور أميرة (2022):** تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مدى احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حاضنات الأعمال وكذا مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدامات المحلية ، حيث تعد حاضنات الأعمال إحدى الآليات التي أثبتت جدواها وأهميتها في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مختلف الخدمات، مع التطرق إلى بعض التجارب العالمية والدولية الرائدة في هذا المجال والتي أصبحت حاضنات الأعمال هي من ركائز استدامة هذه المؤسسات.
- **فايزة بلعابد (2023):** تهدف هذه الدراسة إلى عرض تسليط الضوء على الأعمال المبادراتية والمؤسسات الناشئة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة، إذ تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة سواء على صعيد الدول المتقدمة أو النامية، وهذا راجع لمدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورفع الإنتاجية، إن هذه المبادراتية تهدف إلى تعزيز البحوث العلمية والاطلاع على المستجدات مع فتح آفاق ووجهات نظر بين الباحثين الأكاديميين والخبراء الاقتصاديين والفاعلين في هذا الميدان.
- **بن الشيخ الحسين جويد (2020):** تهدف إلى معالجة مدى احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حاضنة أعمال، والتعرف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، وكذا المساهمة في توفير قاعدة معلومات معلومات علمية وأكاديمية لمساعدة الحاضنات في توفير الدعم المناسب للمشاريع الصغيرة.
- **دراسة خروبي سارة، بومعزة ليلي (2019):** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فعاليات حاضنة الأعمال، كونها أداة لحل مشكلة البطالة لدى الشباب وخاصة من خلال تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع ناجحة تساعدهم في تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي واكتسابهم المهارات والخبرات الضرورية التي تؤهلهم للووصل إلى سوق العمل المحلي والدولي، مع أخذ عينة من تجارب دولية في مجال حاضنات الأعمال وصولا إلى تجربة الجزائر انطلاقا من تأسيس حاضنة الأعمال إلى طرق عملها ومدى مساهمتها في ترقية المؤسسات والحد من البطالة.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

لقد تعرضنا عند القيام بهذه الدراسة إلى جملة من الصعوبات منها:

- صعوبة تلقي المعلومات الكاملة بخصوص الجانب التطبيقي للدراسة.
- حرب الأفكار فيما يخص مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر ومختلف دول العالم؛
- ندرة المراجع المتخصصة في حاضنات الأعمال؛
- نقص الدراسات السابقة لموضوع حاضنات الأعمال.

عاشرا: هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى النتائج المبتغاة أردنا أن يتكون هذا البحث إلى فصلين:

- الفصل الأول: جاء هذا الفصل بعنوان «الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال»، حيث استعرضنا فيه مختلف التعاريف الخاصة بحاضنات الأعمال وأنواعها ومقوماتها، ومن ثم الانتقال إلى أهدافها وأهميتها ومراحل تكوينها ومقاييس نجاحها، وأخيرا مفهوم التنويع الاقتصادي، وأهميته وأهدافه.
- الفصل الثاني: تداول هذا الفصل المعنون بـ «حاضنات الأعمال بين رهان التمويل والتنويع الاقتصادي في الجزائر» حيث تمت الإشارة إلى إستراتيجيات حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الناشئة من خلال إشكالية تمويلها وآليات مساهمة حاضنات الأعمال في تمويل واحتضان المؤسسات الناشئة، إضافة إلى انعكاسات حاضنات الأعمال على تحقيق التنمية، ومن ثم التطرق إلى الدور التمويلي لحضانات الأعمال ودوره في تحقيق التنمية للتعرف على أهم حضانات الأعمال والمشاريع المستحدثة في الجزائر، وحصيلتها، وتطور عدد المشاريع حسب قطاع النشاط الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال

تمهيد:

إن نمو المؤسسة في مرحلتها الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى ما يسمى بالحاضنة كالإنسان خلال فترة الطفولة كونها تفتقر إلى العديد من مقومات النمو الذاتي، ولذلك فكثير من المؤسسات يصيبها الفشل في أولى مراحل حياتها بسبب انعدام الحاضنة.

وتشكلت فكرة حاضنة الأعمال بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات الآلية، وبدأت تمارس أعمالها في بيئات متقدمة ونامية محققة أهدافها ومتطلعة لممارسة دورها الإستراتيجي الذي يتمحور حول إسهامها في وصول تلك الحاضنات إلى مصاف المؤسسات المتطورة ذات الموارد والقدرات الفريدة التي أهلتها لتحقيق وامتلاك المزايا التنافسية واستدامتها، فضلا عن إسهامها المباشر في إشباع جزء أساسي ومهم من الحاجات والرغبات المتجددة للزبائن، فضلا عن إسهامها في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية القائمة على خلق وظائف جديدة، نجاح المؤسسات، وزيادة حجم التشغيل والمبيعات.

ومن هذا المنطلق برزت حاضنات الأعمال في العقدين الأخيرين كأنسب آلية مستحدثة لتنمية النزعة الريادية والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى كيان اقتصادي على أرض الواقع من خلال تقديم جملة متكاملة من الخدمات، تختلف حسب احتياجات المؤسسة المحتضنة والمرحلة التي تمر بها.

ومن خلال ما سبق ذكره سنتطرق في الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم حاضنات الأعمال.

المبحث الثاني: مقومات حاضنات الأعمال.

المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال أهم آليات أحدثت لتدعيم المؤسسات، وقد أثبتت نجاعتها في العديد من الدول العالم، وتهتم بصورة خاصة المؤسسات الناشئة الجديدة والمؤسسات أثناء فترة الانطلاق في النشاط، وتعمل على توفير حزمة متكاملة من الخدمات تساعد على دعم تنمية المؤسسات، وبالتالي هي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية كونها تمنع زوال المؤسسات التي توفر مناصب شغل، وتعمل كذلك في خلق القيمة المضافة، وسيتم عرض نشأة حاضنات الأعمال، ثم تعريفها، وأخيرا التطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بمفهوم حاضنات الأعمال.

المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال

تعود بدايات ظهور حاضنات الأعمال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهرت للأول مرة في نيويورك سنة 1959 بالمركز الصناعي بتافيا "Betavia"، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع، مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال نشطة، ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بحاضنة، وتخرجت منه الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

لقد حظيت فكرة الحاضنة إلى إعجاب العديد من الشركات الأخرى وبدأوا بتقليدهم، وفي سنة 1985 أنشأت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA من أجل العمل على تنظيم هذه الحاضنات، على المستوى الدولي، فإن أول حاضنة تم إنشاؤها في اليابان سنة 1982، وفي الصين بدا ظهورها من خلال البرنامج الصيني للحاضنات، وتشير إحصائيات الجمعية الأمريكية الصادر سنة 2003 أن عدد الحاضنات على مستوى العالم يتجاوز 4000 حاضنة مؤسسات منها 1000 أمريكية و2000 في كل من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا.

وهناك من يرى أن فكرة إنشاء الحاضنات يعود إلى بداية الخمسينات بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد والبطالة وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية وبالتالي ظهرت الحاضنة الأولى سنة 1956، والشكل الموالي يوضح مراحل تطور حاضنات الأعمال:

[1]– عاطف الشبراوي إبراهيم، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، 2005، ص: 11.

الشكل رقم (1-1): مراحل تطور حاضنات الأعمال

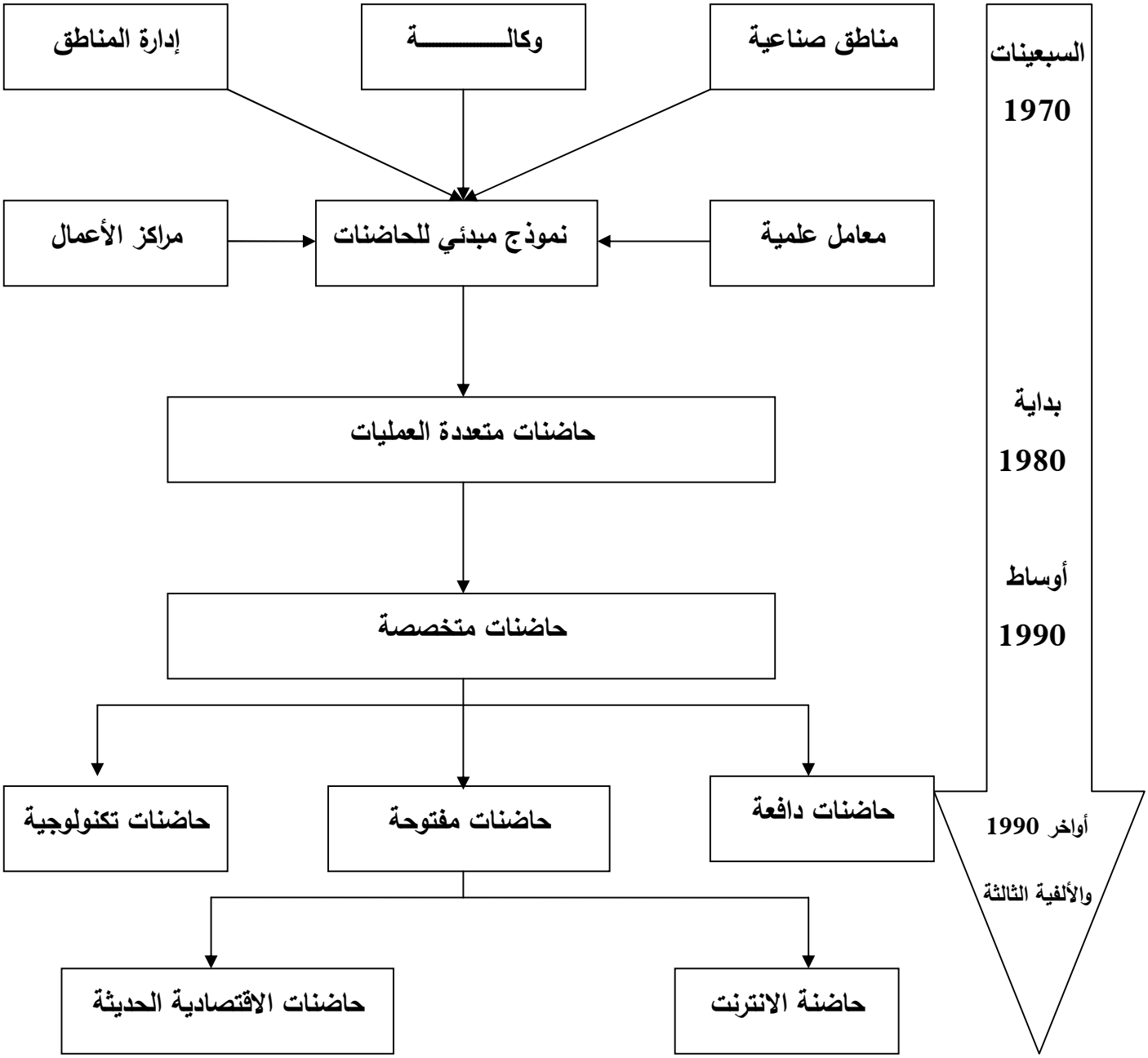

المصدر: الدوري زكريا مطلك، صالح أحمد علي، **إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي وإستيراتيجي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، 2009، ص: 410.

المطلب الثاني: ماهية حاضنات الأعمال:

حاضنات الأعمال هي جهاز أو آلية لتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واختلف الباحثون والمهتمون بها في وضع تحديد مفهوم شامل لها، وسيتم توضيح بعض المفاهيم من خلال ما يلي:

حاضنات الأعمال هي: "حزمة متكاملة من الخدمات الاستهلاكية وآليات المساندة والاستشارة، توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة، لها خبرتها وعلاقاتها بالمبادرين الذين يرغبون بالبدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء محرلة الانطلاق"[1].

يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها: "مؤسسات قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة"[2].

وتعرفها الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA[*] بأنها: "تسرع عملية إنشاء وتنمية المؤسسات الجديدة من خلال تزويدهم بحزمة من الموارد وخدمات الدعم والمساندة، وحاضنة الأعمال تهدف في المقام الأول إلى وضع المؤسسات الواعدة عند التخرج من الحاضنة في بيئة بحيث تصبح محمية قادرة على الاستمرار ماليا، ومستقلة ذاتيا، فالمؤسسات التي تنشأ في الحاضنات قادرة على خلق فرص عمل، وتساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وكذلك تسويق التكنولوجيات الجديدة الأساسية، كما أنها تساهم في تعزيز النسيج الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي على حد سواء، وتتيح لها فرصة الاستفادة من الاستشارات والتوجيهات، عادة ما توفر لها خدمات ومعدات مشتركة للمؤسسات وخدمات الدعم التكنولوجي وتساعدها في الحصول على الأموال اللازمة لتطوير المؤسسات"[3].

وتعرف كذلك على أنها: "هي بناء مؤسساتي حكومي أو خاص يمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح، والمساعدات المالية والإدارية والفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء

---

[1]– محمد صالح الحناوي وآخرون، **حاضنات الأعمال، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 26.

[2]– شريف غياط، محمد بوقدوم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص: 58.

[*] – NBIA : National Business Incubators Association

[3]– عايب فاطمة الزهرة، **حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار –دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018–2019، ص: 28

في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته، كما توفر هذه الحاضنات فرص للشراكة في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات ونقل التقنيات وغيرها"[1].

أما المشرع الجزائري فعرفها على أنها: "المحاضن والمتمثلة في المشاتل وهذه الأخيرة تم إنشاؤها لتتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي جاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[2].

وتعرف أيضا على أنها: "بيئة مخصصة لمساعدة رجال الأعمال في بدء وتنمية وتطوير مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وحماية ورعاية هذه المؤسسات لمدة محددة بما يخفف عن هاته المؤسسات الأخطار لمعتادة ويوفر لها فرصا للنجاح والنمو، وذلك من خلال منظومة قانونية مؤسسة لهذا الغرض، ويتمتع بكافة الإمكانيات والخبرات والعلاقات اللازمة لذلك"[3].

المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال:

تكمن أهمية حاضنات الأعمال من خلال الحقائق التالية[4]:

كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل المؤسسات الناشئة وتجعلها قبلة للتحول إلى الإنتاج؛

أنها تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل والباحثين عن أعمال مناسبة؛

توفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية عمل المؤسسات الناشئة؛

تعمل على إقامة ودعم مؤسسات إنتاجية أو خدمية تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة؛

تقديم المشورة العلمية و دراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

---

[1]– أحمد ميلي سمية، **أهمية إنشاء حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/12/01، ص: 18.

[2]– بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية للإبداع المنهجي في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012–2013، ص ص: 275–276.

[3]– نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص: 116.

[4]– زميت الخير، **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة أكلي الحاج، البويرة، 2014–2015، ص: 85.

تؤهل جيلا من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل و النهوض بالاقتصاد؛

– تساعد المؤسسات على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية و الفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس؛

– تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.

– تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية حاضنات المؤسسات الداعمة وحاضنات الأعمال المعلوماتية غيرها؛

– تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المؤسسات الصغيرة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية، وتوفير إمكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروع بالسوق؛

الشكل رقم (1–2): يبين أهمية حاضنات الأعمال

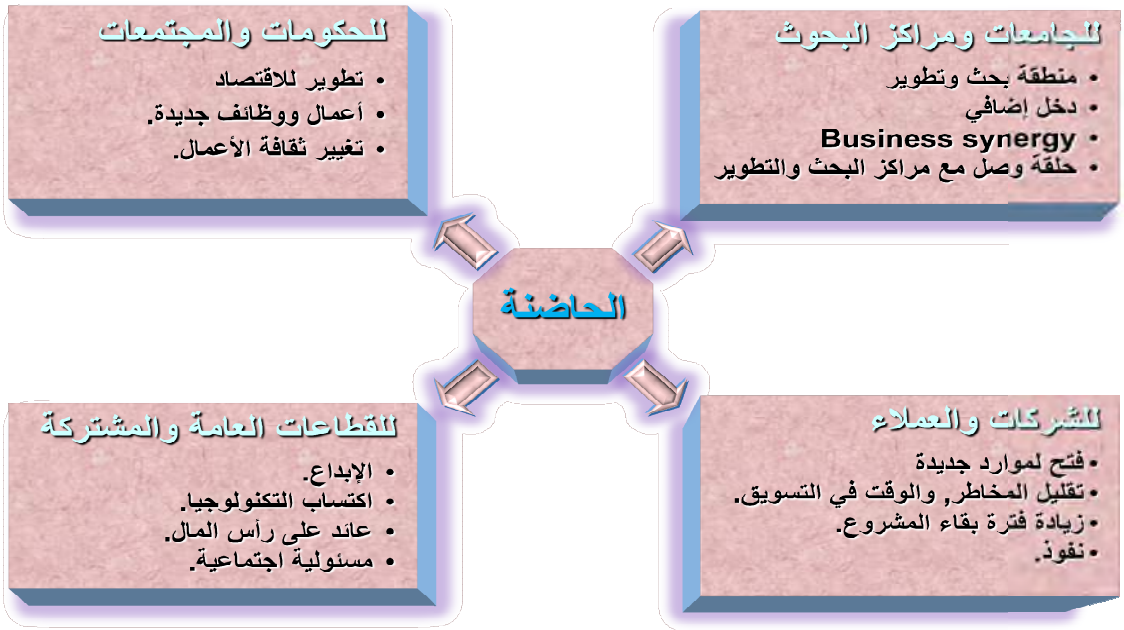

المصدر: الفرص الاستثمارية، مركز جدة للمنشآت الصغيرة، ملف متوفر على الانترنت بصيغة PPT

المبحث الثاني: مقومات حاضنات الأعمال

تشكلت فكرة حاضنات الأعمال بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات، وبدأت تمارس أعمالها في بيئات متقدمة ونامية محققة أهدافها ومتطلعة لممارسة دورها الاستراتيجي الذي يتمحور حول إسهامها في وصول تلك الحاضنات إلى مصاف المؤسسات المتطورة ذات الموارد والقدرات الفريدة التي أهلتها لتحقيق وامتلاك المزايا التنافسية واستدامتها، فضلا عن إسهامها المباشر في إشباع جزء أساسي ومهم من الحاجات والرغبات المتجددة للزبائن، فضلا عن إسهامها في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية القائمة على (خلق وظائف جديدة، نجاح المؤسسات، زيادة حجم التشغيل والمبيعات، توطين المشروع في البيئة المحلية بعد مغادرته للحاضنة).

المطلب الأول: أنواع وأهداف حاضنات الأعمال:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم محركات عجلة التنمية الاقتصادية في دول العالم ونظرا لذلك الاعتبار ظهرت بما يعرف بحاضنات الأعمال التي تعمل على حماية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الانحدار نحو الهاوية الإفلاس وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب من خلال أنواعها وأهدافها.

أولا: أنواع حاضنات الأعمال:

تختلف أنواع الحاضنات باختلاف المهام و الاهتمامات التي تسعى الحاضنة إلى تنفيذها وكذلك باختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو اتساعها الجغرافي أو من حيث القطاعات التي تحتضنها دون غيرها.

1- أنواع الحاضنات من حيث النطاق المكاني:

يمكن تقسيم الحاضنات من حيث نطاق نشاطها المكاني إلى حاضنات إقليمية، وحاضنات دولية:

أ- الحاضنات الإقليمية:

تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة دف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة من المجتمع مثل المرأة، تعتبر الحاضنات الإقليمية والمحلية منها الأقدر على فهم الموقف المحلي، والمشاكل الخاصة بالمنطقة، والاتصال المباشر بالواقع، ومن ثم يمكنها الحصول على معلومات مباشرة تفيد في رسم إستراتيجية الأداء المناسب[1].

ب- الحاضنات الدولية:

تروج الحاضنات لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التكنولوجيا مؤكدة على الجودة العالية وأول san Joseca التصدير للخارج، وتمارس نشاطها على نطاق دولي حيث يمتد إلى العديد من الدول

[1]- نيفين طلعت صادق، **برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الأعمال**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، ص: 37.

وتعتبر حاضنة أعمال دولية بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أنشئت برعاية حكومية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العلمية، حيث تتميز الحاضنات الدولية بضخامة إمكانياتها[1].

2- أنواع الحاضنات من حيث توفير أماكن المشروعات:

يمكن تقسيم الحاضنات من هذه الزاوية إلى ثلاثة أنواع من الحاضنات، حاضنات توفر أماكن للمشروعات، وحاضنات مفتوحة، وحاضنات افتراضية.

أ- الحاضنات المضيفة :

تمارس الحاضنات التي توفر أماكن للمشروعات (المضيفة) نشاطها داخل إطار مكاني محدد يتم تنظيمه داخليا بحيث تستقبل عدد من المستثمرين لبدأ مشروعاتهم داخل إحدى وحدات هذه الحاضنة، وذلك لفترة زمنية متفق عليها، وفي هذا المكان تقدم الحاضنات مجموعة من الخدمات المشتركة، حيث تكون المشروعات المحتضنة ذات أنشطة متجانسة، مقابل رسوم رمزية، حيث يدفع المحتضن أجر رمزي للمكان في الأشهر الأولى ثم ترتفع بعد ذلك لتغطية النفقات الأساسية، ثم يخرج المحتضن لإفساح المكان لغيره حيث يتم نقله إلى موقعه الدائم[2].

ب- الحاضنة الافتراضية (مفتوحة):

وهو نوع من الحاضنات دون جدران (مفتوحة) وتعمل على دعم المنشآت في موقعها عن طريق تقديم نفس الخدمات التي تقدمها الحاضنات العادية دون أن تقدم مكانا لإقامة المشروع و ذلك نظير مقابل مادي بسيط، وعادة تقام هذه الحاضنات في أماكن تجمعات المشروعات الصغيرة والحرفية[3].

3- أنواع الحاضنات من حيث الملكية:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الحاضنات من حيث طبيعة ملكيتها حيث نجد حاضنات عامة وأخرى خاصة وأخرى مختلطة[4]:

أ- حاضنات الأعمال العامة:

وتتكون بدعم من الحكومة و الوحدات المحلية ،وتسعى إلى تحقيق التنمية على المستوى القومي دون أن يكون الربح هدفا أساسيا لها، وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول المتقدمة تولي أهمية كبيرة لهذا النوع من الحاضنات وهذا إيمانا منها بأهمية دورها في الاقتصاد القومي[5].

---

[1]- طارق محمود عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص: 25.

[2]- المرجع نفسه، ص: 23.

[3]- مروة مرسي أحمد رسلان، **إسهامات حاضنات أعمال المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، مصر، 2005، ص: 37.

[4]- عبد السلام أبو قحف، **حاضنات الأعمال: فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم المنشآت الأعمال الصغيرة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001، ص: 84.

[5]- طارق محمود عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

ب- حاضنات الأعمال الخاصة:

وهذا النوع من الحاضنات تسعى لتحقيق الأرباح (مملوكة للقطاع الخاص) ويتم تشغيلها بالمضاربة التجارية ومجموعات استثمار رأس المال الأساسي أو من خلال اتحادات وشركات تنمية عقارية، وقد كان الاهتمام الأساسي لتلك المجموعات هو المكاسب الاقتصادية المرتفعة للاستثمار في شركات المستأجرين وتطبيقات التقنية الحديثة ونقل التكنولوجيا الأخرى والقيمة المضافة من خلال تنمية العقارات التجارية والصناعية[1].

ج- حاضنات الأعمال المختلطة (عامة وخاصة):

وهي تنشا بدعم من الحكومة والقطاع الخاص أو جهات أخرى مثل الجمعيات الأهلية[2].

د- حاضنات الأعمال الأكاديمية:

وهي حاضنات مشتقة من الجامعات ومراكز البحوث وتشترك في بعض أهداف الحاضنات العامة والخاصة حيث توفر هذه الحاضنات فرصا بحثية للطلاب والباحثين والخريجين، وتساعد الخريجين على إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة[3].

4- أنواع الحاضنات من حيث النشاط:

يمكن تقسيم الحاضنات بحسب طبيعة النشاط إلى حاضنات أعمال شاملة، وحاضنات متخصصة، حيث تفاضل الحاضنة بين أن تقدم خدماتها على نطاق واسع وشامل لكافة القطاعات، وبين أن تقدم خدما القطاعات محددة، هذا إن كان يؤدي إلى الحد من نطاق نشاطها إلا أن ذلك يمكنها من المعالجة العميقة لمشكلات المشروعات المحتضنة، مما يزيد من احتمالات نجاحها.

أ- حاضنات الأعمال الشاملة:

تخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال، بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات الابتكار وتؤسس الحاضنات الشاملة ذا الهدف أصلا أو لخدمة قطاع محدد في البدء ثم تتحول إلى حاضنة عامة وتعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي توجد فيها من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة.

وهي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كلها المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشروعات، وتركز في جذب مشروعات

---

[1]- مروة مرسي أحمد رسلان، **إسهامات حاضنات أعمال المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[2]- مزوار آمنة، دور **حاضنات الأعمال التكنولوجية في تجسيد المشاريع الإبداعية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بورقل**ة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص: 10.

[3]- مروة مرسي أحمد رسلان، **إسهامات حاضنات أعمال المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.

وقد تدعم وتساند شبكة متنوعة ومتداخلة من الأعمال بحيث تؤدي مجتمعة إلى نوع من التكامل في إنتاجية المشروع والخدمات التي يقدمها (مثل القرى الذكية) وحاضنات الأعمال الصناعية التحويلية[1].

ب- حاضنات الأعمال المتخصصة:

والحاضنات المتخصصة قد تتجه إلى التخصص في مجال إنتاجي معين، كالقطاع الزراعي أو الصناعي أو الخدمي أو العلمي، وقد تتخصص في نوع معين من المشروعات داخل هذه القطاعات، كالأعمال الطبية أو السياحية أو الصناعات الهندسية...الخ، كما قد يكون التخصص في دعم فئة اجتماعي معينة كالحاضنات المتخصصة في دعم دور المرأة في قطاع الأعمال. وقد تتخصص الحاضنة في المشروعات ذات المستوى التكنولوجي الرفيع، ويعرف هذا النوع بالحاضنات التكنولوجية، والحاضنات البحثية[2].

ثانيا: أهداف حاضنات الأعمال:

إن الهدف الرئيسي لبرنامج حاضنات الأعمال هو إخراج العديد من رجال الأعمال أو المنشآت الناجحة والتي تستطيع أن تبقى في السوق، وتنمو وتزدهر، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاستثمارية يستطيع أن يستثمر فيه الشخص ويقدم الخدمات، ومن هنا نميز أهداف حاضنات الأعمال فيما يلي[3]:

- تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة من التعرف على إمكانياتهم وقدراتهم على إدارة وتأسيس مشروعاتهم لاستكشاف قدراتهم الإبداعية الكامنة وترجمة أفكارهم إلى مشاريع إنتاجية متميزة لمساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تعمل على تقديم خدمتها للمجتمع والعمل على تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الإمكانيات والتي تعمل على تسهيل إقامة مشاريع.

- العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بينها وبين المشاريع الموجودة أصلا، ويمكن أن تعمل على ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنات مع بعضها للاستفادة من خبراتها ونقاط ضعفها، وكيفية التغلب عليها.

- تهدف الحاضنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تنمية الموارد البشرية، وحل مشكلة البطالة.

---

[1]- نيفين طلعت الصادق، **برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[2]- زميت الخير، **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص: 73.

[3]- خروبي سارة، بومعزة ليلى، **دور حاضنات الأعمال في حل مشكلة البطالة (حالة الجزائر)**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019، ص": 23-24.

– تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والتطور.

– مساعدة المشاريع الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية، المالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس.

– العمل على توطين الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع.

– المساهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد المشاريع مما يساعدها على تنمية الاقتصاد المحلي.

– تقييم عمل المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة نقاط الضعف لديها ومحاولة تفاديها في المشاريع الأخرى. هذا وبالإضافة فإن حاضنات الأعمال تعمل على التقييم المستمر للحاضنة للتأكد من صحة أعمالها وتحقيقها لأهم أهدافها التي أنشئت من أجلها.

– العمل على إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو موجودة عالية وقدرة على منافسة مثيلتها في السوق مهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد مشاريع في مجتمع مما يساعدها على تنمية اقتصاد محلي تدريب أصحاب الأعمال على أسلب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية.

– توفير مكان مؤقت من أجل إقامة المشاريع وهذا يساعدها على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشروعات المختلفة في الحاضنة[1].

– بشكل عام تقودنا أهداف وخدمات حاضنات الأعمال والمشروعات إلى القول بأن هذه الحاضنات تلعب دورا بالغ الأهمية في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تمثل النواة لترجمة الإبداع البشري إلى مشروعات عمل جادة، وهي أيضا تمثل أداة لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل.

المطلب الثاني: مراحل تكوين حاضنات الأعمال:

تمر عملية انتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحاضنات الأعمال بعدة مراحل إلى غاية تخرج المؤسسة من الحاضنة وهذه المراحل نوجزها فيما يلي:

1- مرحلة الدراسة والمناقشة والتخطيط:

في هذه المرحلة يكون صاحب المؤسسة بحاجة ماسة لدعم الحاضنة بسبب محدودية قدرته للوصول إلى مصادر المعلومات الضرورية، وضعف خبرته التسييرية، خاصة فيما يتعلق بإعداد خطة العمل التي هي بمثابة خارطة توجه المستثمر خطوة بخطوة حول كيفية ترجمة فكرته إلى خدمة أو منتج مربح تجاريا والتأكد

[1]– خروبي سارة، بومعزة ليلى، **مرجع سبق ذكره** ص: 24.

من الدراسة التسويقية وقدرة المنتج على دخول السوق والمنافسة، بمعنى أنه في هذه المرحلة تتم دراسة جدوى المشروع وتتضمن[1]:

- مدى جدية صاحب الفكرة (الشروع)؛
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع؛
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة، ودراسة قدرة الحاضنة على توفيرها[2].

2- مرحلة إعداد خطة المشروع:

يتم في هذه المرحلة إتمام دراسات الجدوى وتقديم استشارات إدارية تساعد على تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاط المؤسسة وإستراتيجياتها وحجمها.

3- مرحلة التأسيس والانضمام للحاضنة وبدء النشاط:

في هذه المرحلة تضطلع حاضنات الأعمال إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المتنوعة التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة، وتطلعاتها المستقبلية، ويخصص لها موقع يتناسب مع نوع نشاطها وحجمها[3].

4- مرحلة نمو وتطور المشروع:

يتم خلال هذه المرحلة متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة، ومساعدتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة التي تقدم لها إضافة إلى المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية[4].

5- مرحلة التخرج من الحاضنة:

هي المرحلة النهائية بالنسبة للمؤسسات داخل الحاضنة، وعادة ما تكون بعد فترة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، حيث يتوقع أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد حققت قدرا من النجاح والنمو، وأصبحت قادرة على بدء نشاطها خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر[5].

---

[1]- بلعيدي عبد الله، مقلاتي عاشور، **المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل بينهما**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع6، جامعة أم البواقي، 2016، ص: 326.

[2]- علاء عباس، محمد السلامي، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**، دار التعليم الجامعي، ط1، مصر، 2015، ص: 159.

[3]- بلعيدي عبد الله، مقلاتي عاشور، **المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل بينهما**، مرجع سبق ذكره، ص: 326.

[4]- علاء عباس، محمد السلامي، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

[5]- بلعيدي عبد الله، مقلاتي عاشور، **المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل بينهما**، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

المطلب الثالث: مقاييس نجاح حاضنات الأعمال والتنويع الاقتصادي

أولا: مقاييس نجاح حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال كأي كيان إداري يتطلب نجاحه توفر حزمة من العوامل المساعدة وهذا ما سوف يتم تناوله من خلال هذا العنصر[1]:

1- كفاءة مدير الحضانة و ارتباطه بالأعمال في الحاضنة:

يؤدي مدير الحاضنة دورا أساسيا في نحاج الحاضنة، رغم أن المشاركين في المشروع قد يتمتعون بالخبرة الفنية والإخلاص في العمل، إلا أن إدارة مشروع جديد يتطلب مهارات متنوعة تحتاجها المشروعات الصغيرة من حيث تخطيط المشروع، والتسويق، والمحاسبة، والإدارة، ويحتاج المدير قبل كل شيء إلى القدرة على العمل والتفاهم مع أصحاب المشروعات وعلى مساعدتهم على تطوير مشروعاتهم كما يحتاج المدير بصفة خاصة إلى الخبرة بعملية إقامة وتنمية المشروعات حتى يتمكن من تحليل نقاط القوة والضعف في كل مشروع، وحتى يتمكن من اكتشاف المشاكل الناشئة قبل أن تتفاقم، ويعتبر الكثيرون أن إدارة الحاضنات تحتاج إلى شخصية خاصة تتمتع بالخبرة العملية، والقيادة والقدرة على التعامل مع الأفراد وتكوين شبكات العلاقات بشكل دائم وناجح.

2- اختيار مشروعات الأعمال وإمكانية بقاء فرص الأعمال:

إن معايير اختيار المشروعات الصغيرة في غاية الأهمية بالنسبة لنجاح الحاضنة، فكلما كانت معايير الاختيار واضحة ومحددة ومتكاملة زادت فرص اجتذاب مشروعات لديها القدرة على النجاح.

3- وفرة التمويل اللازم:

يجب القيام بدراسات قبل الشروع بأي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيقه والقيام بدارسات لعدم الوقوع في الخطأ وملاحظة مدى إمكانية احتضانه من قبل الحاضنة من خلال الموارد المتاحة والتي تستطيع الحاضنة توفيرها[2].

4- إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة:

محاولة إدخال القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة التي تحمل مخاطرة من ناحية نجاحها وتخفيض الخسائر التي تقدمها الدولة في هذا النوع من المشاريع.

5- خلق صور ذهنية للنجاح:

إن خلق صورة ذهنية للنجاح يعتبر عاملا جوهريا في تنمية الحاضنة، ويساعد على سرعة اندماج الحاضنة في المجتمع أو المنطقة المحيطة وسهولة اجتذاب الموارد والشركاء، ومساعدة المشروعات الصغيرة

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **حاضنات الأعمال: فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم المنشآت الأعمال الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[2]- محمد بن بوزيان والطاهر زياني ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، ملتقى حول دور تكنولوجية الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 17-18 أفريل 2006، ص: 531.

على كسب المصداقية واجتذاب مشروعات جديدة ذات إمكانية أقوى ويمكن الوصول إلى هذه الصورة من خلال[1]:

- وجود مدير ناجح للحاضنة؛
- وجود مبنى جديد أو مجدد؛
- وجود علاقات قوية بين الحاضنات والمؤسسات المحلية الرئيسية؛
- وجود علاقة قوية بالصحافة؛
- وجود مشروعات جيدة للالتحاق بالحاضنة.

حيث أن خلق قصص النجاح للمشروعات التي ترعاها الحاضنة من أهم الركائز التي تساعد في خلق صورة نجاح الحاضنة مما يعود بالنفع عليها على مشروعات المختلفة.

6- وعي المبادرين وأصحاب الأعمال:

قدرة وعي المبادرين وأصحاب الأعمال الصغيرة بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات وتكوين صورة ذهنية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات التي تقدمها الحاضنة والامتيازات المقدمة والإيمان بأنها ستزيد من حجم استثماراتهم من خلال الاستشارات والدعم الذي تقدمه الحاضنة[2].

7- دعم ومساعدة إدارة الحاضنة:

من المهم أن تكتسب الحاضنات الدعم المالي والمعنوي والعلاقات العامة لمجموعات السكانية المحلية، وقد يأتي الدعم من مجالس المدنية، أو من الجامعات، أو من الشركات الكبيرة أو وكالات دعم الأعمال، وعندما يصبح هناك تصور بأن الحاضنة تمثل انعكاسا لأهداف هذا المجتمع ولها ميزة ايجابية للتنمية الاقتصادية فيه، فإنها تتمكن عندئذ من اجتذاب دعم أوسع نطاقا[3].

8- توظيف العنصر البشري الكفء:

توظيف العناصر البشرية التي تتوائم مع مفهوم احتضان أصحاب الأفكار وتستطيع تلبية احتياجاتهم ومساعدتهم ومن هنا يكمن توظيف الموارد البشرية بالحاضنة الذين تتوفر فيهم قيمة مضافة من استشارات وأفكار...الخ.

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **حاضنات الأعمال: فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم المنشآت الأعمال الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]- فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطور والتشغيل رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية، سبتمبر 2014، ص: 192.

[3]- كريم محسن فكرى، **نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، القاهرة، مصر، ص ص: 32-33.

بعد إنشاء الحاضنة يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من أجل ضمان نجاحها في عملها والتي يمكن حصرها في ما يلي[1]:

– توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المؤسسات الصغيرة على التطور والنمو، التي من خلالها ستسمح بمرافقة ايجابية للمؤسسات؛

– تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء أكان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو الهدف خدمة المجتمع، من حيث تقديم المساعدة على تطوير وتنمية مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة؛

– العمل على تحديد الشروط الواجب توافرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها، وهذا سيساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يسهم في تحقيق أهداف الحاضنة؛

– تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواء كانت فنية، إدارية، ومالية؛

– التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين، حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تحويل أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ.

ثانيا: ماهية التنويع الاقتصادي

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين في معظم الدول النامية ضمن أهدافها العامة على ضرورة تنويع مصادر الدخل، حيث تتبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

1- مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[2].

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة اقتصادية الصناعية والزراعية لخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[3].

---

[1]– فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطور والتشغيل رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2]– صباغ رفيقة، **التنويع الاقتصادي إستراتجية الجزائر لما بعد البترول**، مجلة أوراق الاقتصادية، مج4، ع1، جامعة الجيلالي ليابس، 2020، ص 69.

[3] - Zhang, L. Y, *Workshopon Economic*, Unied Nations: Teheran Islamic Republic ot lran, 2000, 06

يعرف كذلك على أنه عملية تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور قطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة[1].

2- أهمية التنويع الاقتصادي:

تظهر أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية في الأتي[2]:

- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئية اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

3- أهداف التنويع الاقتصادي:

يهدف التنويع الاقتصادي إلى عدة أهداف متداخلة هي كما يلي[3]:

- يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- تقليل المخاطر الاستثمارية ويتم ذلك عن طريق توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية مما يقلل من مخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها وزيادة عوائدها نتيجة الظروف الطبيعية والدولية، التي قد تلحق إضرار فادحة في إنتاج وتسويق المنتجات مما ينعكس سلبيا على العوائد الاستثمارية.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تتسم الدول ذات التنويع الاقتصادي الضعيف على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات مما يجعلها عرضة للمخاطر نتيجة انخفاض أسعار هذه المنتجات المصدرة فتنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يقلص إمكانية الدول في تمويل عملية التنمية.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري إذا يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة رأس المال البشري مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية نتيجة زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج.

---

[1]- بزار ذياب عساف، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 06، ع12، جامعة الأنبار، العراق، 2014، ص 467.

[2]- بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017-2018، ص 15.

[3]- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 2015-2016، ص 147-149.

– تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: لقد أثبتت الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو.

– توليد الفرص الوظيفية: إذ يعزز التنويع الاقتصادي توليد وظائف جديدة بتحفيزه للنمو الاقتصادي إذ يزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وتقليص معدلات البطالة ونتيجة للمزايا التي يحققها التنويع، يعد الاقتصاد الأكثر تنويعا أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة وأقل تأثيرا للصدمات الاقتصادية وأكبر قدرة على زيادة القيمة المضافة.

خلاصة الفصل:

إن حاضنات الأعمال اليوم تعتبر وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة المشاريع الجديدة في إثبات ذاتها وتوفير الموارد المالية والفنية والإدارية والتسويقية التي تحتاج إليها، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل دائمة وجديدة، ولذلك يجب توافر البيئة الأساسية لإقامة حاضنات ناجحة ومتطورة بنتائج ومخرجات تساهم في التنمية الاقتصادية بتخريج مشاريع جديدة ومثمرة

وكل هذا مرتبط بالدعم والاهتمام الكبير الذي يجب أن توفره هذه المشاريع الريادية ودعمها في الوصول إلى أعلى نس النمو والنجاح.

الفصل الثاني

حاضنات الأعمال بين رهان التمويل وتنويع الاقتصاد في الجزائر

تمهيد:

نستشف أن حاضنات الأعمال في الفترة الحالية تعتبر بمثابة وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة ودعم أصحاب الأفكار الجديدة والمشاريع الإبداعية، وذلك من أجل إقامة وبناء مؤسساتهم واثبات ذاتهم، وتتمثل هذه المساعدة في توفير وخلق فرص بيئية متكاملة تقدم خدمات مختلفة، حيث تعمل حاضنات الأعمال على تسهيل فترة البدء لأي مشروع والتي يمكن اعتبارها أصعب مرحلة، وذلك تبعا لأسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر المترتبة من إقامتها إلى جانب توفير الخدمات الإدارية الأساسية والمعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وغيرها وفقا لطبيعة المشروع. لما لها من أهمية في دعم وترقية تنافسية المؤسسات الناشئة بشكل يسهم في تطوير أدائها بما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري.

ولغرض إبراز دور هذه الآلية في عملية دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، نسعى في هذا الفصل إلى تأصيل دور حاضنات الأعمال في تنويع الاقتصاد والنهوض بها، والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الناشئة، إضافة إلى تسليط الضوء على إبراز الجهود المبذولة من قبل صناع القرار لوضعهم إستراتيجية لترقية حاضنات الأعمال، وكذا تعدد مصادر التمويل والآليات لدعم المشاريع المستحدثة.

المبحث الأول: إستراتيجيات حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الناشئة

لقد نمت فكرة وتجربة حاضنات الأعمال من حيث الحجم والنطاق في جميع أنحاء العالم. وذلك لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الدعم الذي توفره للمؤسسات ناشئة بأفكارها الإبداعية والإبتكارية من خلال معالجتها لمشكلة المرافقة الخدماتية والإستشارية، بالأخص قضية التمويل وهو ما يسهم في خلق المزيد من فرص العمل وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة.

المطلب الأول: إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة

يعد الوصول إلى التمويل مكونًا رئيسيًا في خلق بيئة اقتصادية مواتية لنمو المؤسسات الناشئة وتطويرها. لكن الافتقار إلى رأس المال والائتمان تعدّ حسب الباحثين من القيود الرئيسية التي تحول دون نمو المؤسسات الناشئة. ففي الدول النامية، يواجه هذا النوع من المؤسسات قيودًا كبيرة في عملية الحصول على التمويل. فقد تتطلب بعض القيود ضمانات عالية، وتكلفة رأسمالية عالية بالإضافة إلى خبرة سيئة مع الوسطاء الماليين. حيث تظهر الدراسات والأبحاث أن العقبة المالية تؤثر بصفة كبيرة على المؤسسات الناشئة أكثر من المؤسسات الكبيرة[1].

كما اكتشف Koch & al أن القيود المالية تقلل من نمو المؤسسات الكبيرة بنسبة 6% بينما تقلل من نمو المؤسسات الناشئة بنسبة 10%. بالإضافة إلى ذلك، فإن عقبة الوصول إلى أشكال مختلفة من التمويل مثل التمويل طويل الأجل والتأجير والتصدير يميل إلى أن يكون أكثر تقييدًا على المؤسسات الناشئة نتيجة لهذه القيود المالية والإئتمانية، حيث أن ضعف تمويل المؤسسات الناشئة يعكس بوضوح ضعف البيئة الاقتصادية للدول بالإضافة إلى ضعف النظام مالي وبالتالي يحكم على أن مسيرة تطور الاقتصاد تسير بوتيرة أبطأ[2].

كما ارتبطت إمكانية الوصول إلى التمويل الخارجي ببعض المؤسسات الناشئة إلى مدى توفرها على الفرص الاستثمارية في البيئة المحيطة بها (مناخ الاستثمار) بالإضافة إلى الأفكار الابتكارية والإبداعية التي تحملها. كما يميل حجم المؤسسات إلى التأثر بإمكانية الوصول إلى التمويل الخارجي. حيث إن حاجة المؤسسات الناشئة إلى التمويل هو أكثر من المؤسسات الكبيرة، وهو ما يجعل المؤسسات الصغيرة تكافح

[1]– بوريش أحمد، بن شعيب فاطمة الزهراء، تجربة حاضنات الأعمال كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة وانعكاساتها على تحقيق التنمية (تجارب ومقاربات)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أدرار، مج 05، ع02، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022، ص: 728.

[2]– المرجع نفسه، ص: 728.

أكثر من أجل الحصول على التمويل خاصة إذا كانت تكون البيئة معقدة[1]. كما أشارت دراسة استقصائية حول مناخ الاستثمار أجراها George & Hoskins & Buckle & Howard-Grenville إلى أن الوصول إلى التمويل يزيد من أداء منظمات الأعمال. فهو لا يساعد فقط على الحد من مخاطر السوق وتنمية المؤسسات، بل يعزز أيضًا أنشطة ريادة الأعمال والابتكار فيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات التي لديها وصول أكبر إلى رأس المال لديها فرصة أكبر لاستغلال فرص الاستثمار والنمو. وتم تطوير هذه الفكرة بواسطة (2017;Ivanova) التي أثبتت بشكل تجريبي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. تواجه صعوبات في الوصول إلى المصادر المالية لدعم أفكارها وعملياتها لأسباب مختلفة[2].

كما أشار بوضوح إلى أن المؤسسات التي تعمل في الصناعات التي تعتمد على رأسمال الكثيف تميل إلى النمو بشكل أسرع. في حين أن عدم إمكانية الوصول إلى التمويل يميل إلى التأثير على المؤسسات الصغيرة في الدول التي تعاني من نقاط ضعف أساسية في بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، حيث تشير الدلائل إلى أن الأخذ بعين الاعتبار أهمية توفر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة يمكن أن يكون أيضًا عاملاً مهمًا لحاضنات الأعمال حيث تعتبرها الحاضنات أدوات للتيسير مع مؤسسات التمويل الخارجية. وبالتالي، يمكن أن يكون الحصول على التمويل الخارجي أحد عوامل نجاح حاضنات الأعمال في جذب المؤسسات الناشئة ومساعدتها بنجاح على التأسيس والنمو في السوق[3].

المطلب الثاني: آليات وإستراتيجيات مساهمة حاضنات الأعمال في تمويل واحتضان المؤسسات الناشئة

بناءً على الطلب المالي المختلف عبر المراحل المختلفة من دورة حياة المؤسسات الناشئة، فإنه يمكن إنشاء نظام الدعم المالي للمؤسسات الناشئة. كما هو موضح في الشكل التالي.

[1]– بوريش أحمد، بن شعيب فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص: 728.

[2]– المرجع نفسه، ص: 329.

[3]– المرجع نفسه، ص: 330.

الشكل رقم (2-1): يبين إستراتيجيات تمويل المؤسسات الناشئة خلال دورة حياتها.

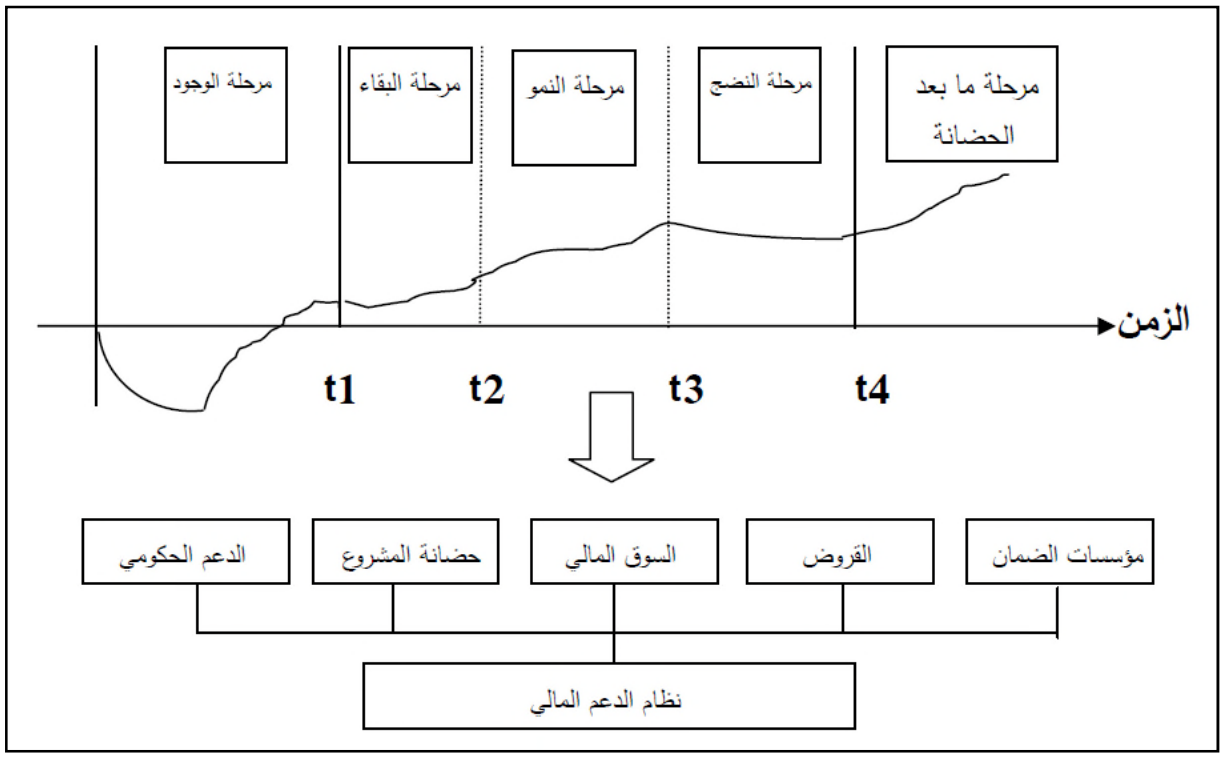

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بوريش أحمد، بن شعيب فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص: 729.

من خلال هذا الشكل يتضح أن هناك آليات لتمويل المؤسسات الناشئة عبر المراحل المختلفة من دورة حياتها تحت غطاء الحضانة أهمها[1]:

أولا: توفير الدعم الحكومي:

تعتبر السياسة الحكومية بمثابة القوة الخلفية، وذلك من خلال قدرتها على تهيئة بيئة متطورة جيدة للمؤسسات الناشئة في الحضانة، مثل الضرائب التفضيلية وقروض الفائدة والخصم وما إلى ذلك. وهناك طريقة فعالة تتمثل في إنشاء صناديق خاصة لهذا النوع من المؤسسات والذين يتناسبون مع سياسة الصناعة الوطنية والابتكار من خلال تقديم المساعدة في التمويل، كما يمكن للحكومة وبالاشتراك مع المؤسسات البحثية المحلية مثل الجامعات والغرفة التجارية وما إلى ذلك، تقديم الخدمات الاستشارية ذات الصيغ القانونية، التسويقية والتمويلية والتدريبية التي تسهم دون شك في تنمية المؤسسات الناشئة.

ثانيا: تطوير حضانة المشروعات الناشئة:

تعتبر حاضنات الأعمال بمثابة منصة احتضان للمؤسسات الناشئة. ومع ذلك، فإنها تختلف باختلاف طبيعة النشاط والنطاق الجغرافي لهذه المؤسسات. لذلك ، فإن تطوير حضانة المؤسسات الناشئة

[1]- بوريش أحمد، بن شعيب فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص: 730.

يعتمد على الظروف المحلية والبيئية المحيطة، فعلى سبيل المثال يمكن إنشاء حاضنات جامعية كآلية لتفعيل دور الجامعة في ذلك. التي تعتبر واحدة من أفضل الطرق لحل المشكلات المالية للمؤسسات الناشئة للحصول على قروض منخفضة الفائدة واستثمار الأسهم واستثمار المشاريع من البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية.

ثالثا: الحصول على دعم السوق المالي:

تعتبر السوق المالي قناة تمويلية مباشرة للمؤسسات الناشئة لقدرتها على توفير احتياجتها التمويلية المختلفة، سواء من خلال توفرها على سوق للمؤسسات الناشئة أو سوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف من خلالها إلى تلبية الطلب المالي لهذا النوع من المؤسسات. كما يمكن استخدام سوق السندات لهذه المؤسسات في الحصول على التمويل اللازم، وهو ما يمكّن من الإفصاح الكافي للمعلومات المالية. التي تسهم دون شك في تغطية الفجوات المالية للمؤسسات الناشئة بشكل فعّال.

رابعا: تطوير الوظيفة المالية:

تعتبر قناة تمويلية مباشرة بين المؤسسة والبنوك التجارية أو البنوك الموجهة لتمويل هذا النوع من المؤسسات والتي يمكن أن تلبي طلبها المالي. بحيث يمكن استخدام العديد من الأدوات تمويلية جديدة ومتنوعة أهمها:

1-الائتمان التجاري:

هو الائتمان النقدي أو السلعي المتبادل بين المستوردين والمصدرين، الذي يقدمه البنك للمؤسسة. الذي يعتبر إضافة على أنه حل لإشكالية التمويل فهو يعتبر دعم للمؤسسات الناشئة في تعاملاته الخارجية، كما يوفر أيضًا خدمات ذات الصلة سواء ما يتعلق بالأوراق النقدية أو تقديم ضمان الائتمان من خلال البنك أو مؤسسة مالية أخرى.

2-التمويل اللوجستي:

الذي ينظم تدفق الأموال في المجال اللوجستي من خلال جميع أنواع المنتجات المالية، كعنصر مكمل فعّال خلال المراحل المختلفة التي تمر بها المؤسسة، وتجنب مخاطر عدم تطابق المعلومات مع شركات الخدمات اللوجستية التي تفرض رسومًا في ذلك.

3-التمويل التأميني:

والتي يمكن أن توفر التأمين مع خدمات الرهن العقاري والضمان، وتجنب مخاطر التأمين.

4-ضمان قانوني وائتماني آمن:

تختلف فعالية المؤسسات الناشئة في الحضانة حسب البيئة التنافسية التي تعيش فيها. لذلك يجب على الحكومات والإدارات الوصية تحسين القوانين واللوائح وبيئة الأعمال ذات الصلة، لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمؤسسات الناشئة في الحضانة لتشجيعها وحماية تطورها.

خاصة فيما يتعلق بتقديم القروض المصرفية التي تعتبر الطريقة التمويلية الرئيسية خاصة وأنه لا يوجد ضمانات للحصول عليها يمكن للحضانة أن تقدم القليل من المساعدة فقط. لذلك يمكن استخدام قواعد بيانات من خلال مواقع رسمية تُجمع فيها معلومات حول المؤسسات بالإضافة إلى قاعدة بيانات حول الائتمان ومؤسسات ضمان الائتمان لجعل ذلك التعاون بالتنسيق مع المؤسسات المالية.

المطلب الثالث: انعكاسات حاضنات الأعمال على تحقيق التنمية:

أكّد العديد من الباحثين والعلماء الأثر الإيجابي لحاضنات الأعمال على خلق فرص العمل. حيث أجرى (Wagner , 2006) دراسة لفحص تسعة برامج حاضنة من ما مجموعه 175 مؤسسة حاضنة في ولاية Missouri بالولايات المتحدة الأمريكية، التي كشفت على أن هذه المؤسسات قد خلقت 502 وظيفة في المجموع، أي بمعدل 60.5 وظيفة لكل منها[1].

أما في الدول النامية، فقد أشارت دراسة تم إجراءها في أواخر التسعينيات على 77 حاضنة صينية تمت رعايتها في إطار برنامج Torch حيث وجد (Lalkaka 2002) أن هذه الحاضنات توفر عائدًا ماليًا جيدًا، مع احتمال قدرتها على تغطية استثماراتها بحلول عام 1998، وبإمكانها دفع الضرائب خلال السنوات الخمس المقبلة[2].

كما تطرق (Mahmood & al,2015) في دراستهم حول حاضنات الأعمال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في باكستان أن حاضنات الأعمال لعبت دورا حاسمًا في إنشاء ورعاية واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

وعليه نجد أن Markley and Mc Namara (1995) يصف الآثار الاقتصادية والمالية لحاضنة أعمال بأنه يمكن أن تشجع على خلق الكثير من فرص العمل والزيادة في الدخل في المجتمع المحلي. كما بإمكانها أن تخلق روابط مع المؤسسات داخل وخارج الاقتصاد المحلي على المدى الطويل. حيث أن تكلفة

[1]- بوريش أحمد، بن شعيب فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص: 731.

[2]- المرجع نفسه، ص: 731.

[3]- المرجع نفسه، ص: 732.

خلق فرص العمل منافسة لتلك التكاليف المرتبطة بجذب الاستثمار الصناعي إلى المجتمع المحلي. وبالتالي يمكن أن يكون للحاضنات تأثير على المجتمعات التي ليست لها القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية.

وفي دراسة أُجريت في إسبانيا حول تأثير التدريب والجنس في ريادة الأعمال من خلال حاضنات استنتاج علاقة إيجابية بين حاضنات الأعمال في Galicia، تم استنتاج علاقة إيجابية بين حاضنات الأعمال وبداية ممارسة أنشطة الأعمال، مع ملاحظة أن غالبية المواطنين يفضلون وظائف الخدمة المدنية على ريادة الأعمال[1].

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك دراسات حول حاضنات الأعمال في جنوب إفريقيا. التي انتهجت هذا المجال منذ تسعينيات القرن الماضي بنموذج أطلق عليه تسمية أي "خلايا الصناعة". حيث أظهرت التجربة في جنوب إفريقيا أن حاضنة الأعمال تحتاج إلى الإدارة الجيدة والسوق الملائم والتمويل الكافي للنجاح. أي تتطلب وجود مديري حاضنات أعمال يتمتعون بمهارات إدارة أعمال قوية في مسك الدفاتر، وتطوير خطط الأعمال، ومهارات التسويق، وروابط الشبكات القادرة على ربط الشركات المستأجرة بالأسواق، ورأس المال الاستثماري، فضلاً عن الدورات التدريبية لتطوير الأعمال[2].

كما وصل في دراستهم حول حاضنات الأعمال، إلى وجود علاقة بين عدد الشركات الناشئة وعدد الحاضنات ونمو الناتج المحلي الإجمالي لعدد قليل من البلدان في الأمريكتين وأوروبا، حيث ساعدت حاضنات الأعمال في دول أمريكا الشمالية على خلق 19000 مؤسسة جديدة وتوفير أكثر من 245000 فرصة عمل لدعم الاقتصاد. وهو ما جعل أعداد الحاضنات تتزايد، حيث كان هناك 200 حاضنة أعمال في بداية التسعينيات واليوم يوجد أكثر من 7000 حاضنة. فالولايات المتحدة لوحدها تملك أكثر من 1250 حاضنة بعدما كانت تملك 12 حاضنة فقط في عام 1980 (NBIA).

[1]– بوريش أحمد، بن شعيب فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص: 732.

[2]– المرجع نفسه، ص: 732.

الشكل رقم (2-2): يلخص آلية مساهمة حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية

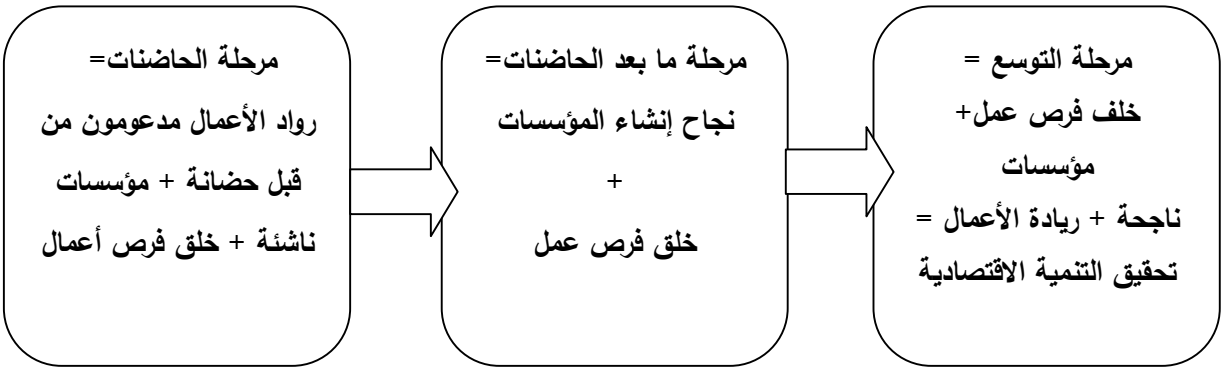

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بوريش أحمد، بن شعيب فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص: 733.

فَوِفْقَ تقارير NBIA في سنة 2017 تم إحصاء 17000 حاضنة في جميع أنحاء العالم من بينها 21 حاضنة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فإن فوائد الحاضنات في البلدان النامية هي . تنمية الاقتصاد المحلي، ونقل التكنولوجيا وإنشاء مؤسسات جديدة وبالتالي قدرتها على خلق فرص العمل[1].

فمثلا حققت المؤسسات الناشئة التي تخرجت من حاضنات عمان أكثر من 5 ملايين ريال عماني من العائدات، كما وفرت فرص عمل لأكثر من 600 مواطن عماني[2].

[1]- بوريش أحمد، بن شعيب فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص: 733.

[2]- المرجع نفسه، ص: 733.

المبحث الثاني: دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية وتوفير مصادر التمويل

تعد حاضنات الأعمال أسلوب مبتكر لتبني أفكار المشروعات الناشئة والاهتمام الشامل لحين نمو المشروع وتلبية احتياجاته من كافة المؤهلات المناسبة لنجاحه واستمراريته، ولكن قبل التطرق إلى الدور الذي تؤديه هذه الأخيرة اتجاه المؤسسات الناشئة، لابد من التطرق إلى أهم حاضنات الأعمال والمشاريع المستحدثة في الجزائر، ويليه حصيلة المشاريع المستحدثة في الجزائر، وأخيرا نستعرض تطور عدد المشاريع حسب قطاع النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: أهم حاضنات الأعمال والمشاريع المستحدثة في الجزائر

إن المؤسسات الناشئة هي العجلة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد لجأت الدول العالم إلى إنشاء العديد من المؤسسات من هذا النوع من أجل امتصاص البطالة وتحقق القيمة مضافة، وكذلك لها من المميزات من نمو سريع وتوفير مناصب الشغل واستغلال التكنولوجيا على أحسن وجه، وسنتطرق إلى مختلف الشركات الناشئة وسبل تطويرها وسبب تأخر ظهورها.

أولا: أقوى الشركات الناشئة في الجزائر

وتتمثل هذه الشركات في[1]:

1-شركة Siamois QCM:

تعمل الشركة في مجال منصات إلكترونية وهي عبارة عن منصة مخصصة لطلبة الطب للتحضير للامتحانات بالاعتماد على المؤطرين في الميدان، الموقع يقدم خدماته على الكمبيوتر والهاتف.

2- سكوار Sekoir:

الموقع يحل مشكلة شراء وتبادل العملات للأفراد في الجزائر ما دام ليس لدينا حل من الجهات الرسمية الموقع يوفر أدوات المصداقية والأمان في التعامل، فهو يساعد على الشراء من خلال باعة معتمدين أولهم تقييم جيد لذلك فلا مكان للنصابين على هذا الموقع.

3- Batolis:

تعمل الشركة في مجال التجارة الإلكترونية وهو موقع صاعد للتسوق والشراء أونلاين في الجزائر والمنافس رقم 1 للموقع الفرنسي jumia لا زال الموقع يوفر كامل الاحتياجات لكنه يقدم خدمات لا بأس بها.

4- Yassir:

هي عبارة عن تطبيق لخدمات التوصيل الأجرة رقم 1 في الجزائر غني عن التعريف، كما بدأت مؤخرا الشركة بتنويع خدماتها بدخول مجال توصيل الأكل والشراء عبر الانترنت والتوسع خارج الجزائر المغرب تونس وفرنسا وكندا.

[1]- حدادي كلثوم، عزاوي عبد الباسط، بعض النماذج الناجحة للمؤسسات الناجحة مع مجالات عملية (نماذج عربية)، ص ص: 196-197.

5- Zawwali:

شركة ناشئة تعمل في مجال التجارة الإلكترونية وهي عبارة عن موقع واعد للتسوق في الجزائر مميزاته أنه يوفر الدفع عبر بطاقات الفيزا وكذلك التوصيل عبر مختلف الشركات العالمية ومجلة كذلك.

6- Yalidine:

شركة ناشئة تعمل في مجال التوصيل الصاعدة بقوة في الجزائر بفضل فروعها في كل ولايات الوطن وخدماته الاحترافية.

7- Lafirist:

مجلة مختصة في ريادة الأعمال للطموحين لاقتناص الفرص والقيام بالتجارة أو القيام بتكوين شركة ناشئة أو مصغرة هذا الموقع يمدك بالأفكار اللازمة لذلك مثل بيع الحلويات من منزلك أو إنشاء محطة تعبئة الغاز.

8- حاضنة سيلابس SYLABS:

تأسست سيلابس عام 2015، وهي حاضنة أعمال ومسرعة مشاريع مقرلها الجزائر العاصمة بالقرب من البريد المركزي، تعمل هذه المؤسسة على تقريب ودمج الشركات الناشئة في النظام البيئي الريادي الجزائري، ويتم ذلك من خلال دعم رواد الأعمال بالاستشارة وتوفير الأدوات الريادية الضرورية للنجاح في السوق الجزائرية، وكذلك مساعدتهم على توسيع علاقاتهم، كما تهدف إلى تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال التواصل والتقرب من صناع القرار في القطاعين العام والخاص محليا وعالميا وتشجيع ريادة الأعمال في الجزائر.

9- حاضنة INCUMBE:

انكوب مي هي حاضنة أعمال أخرى مقرها في الجزائر العاصمة، ويسيره أصحابه من الجزائر في الخارج، وتساعد هذه الشركة المشاريع والشركات الناشئة المبتكرة من خلال تقديم الدعم والمشور ومتابعة سير المشاريع (فنيا/ ماديا/ لوجستيا وإداريا)، كما تهدف إلى نشر ريادة الأعمال الحديثة وعلم الأعمال من خلال المؤتمرات والفعاليات.

10- حاضنة BCOS:

يقع مقر بيكوس في مدينة المحمدية بالجزائر، ومنذ ذلك الحين تقدم هذه المؤسسة خدمات استشارية وتوجيهية، بالإضافة إلى التدريبات للشركات الجزائرية في مجال الأعمال، تشمل المشاريع والدعم والتوجيه وعقد فعاليات ومؤتمرات حول ريادة الأعمال والبيزنس.

11- حاضنة Algérien centre for social entrepreneur ship:

تأسس المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية عام 2016، ويهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، وكذلك دعم وتقريب الجهات الفاعلة في النظام البيئي لريادة الأعمال، ويدعم كذلك رواد الأعمال الاجتماعيين، يتم ذلك من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال، ويدعم كذلك رواد الأعمال

الاجتماعيين، يتم ذلك من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، ودعم المشاريع المجال من خلال تقديم والاستشارات.

12- حاضنة FIKRA TECH-CDTA:

أو تعرف كذلك بمركز تنمية التكنولوجيات المتطورة التي يقع مقرها في بابا حسن بالعاصمة، وتعد مؤسسة تابعة للقطاع العام متخصصة في العلوم والتكنولوجيا، وتتمثل خدماتها في دعم المشاريع المبتكرة في مجالات اللوم والتكنولوجيا وفي مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، والمساعدة في زيادة القيمة وكذلك من خلال التدريبات.

13- حاضنة INSTITUT HABA:

يقع معهد حبة في بلوزداد مكان 01 ماي الجزائر، معهد حبة مسرعة مشاريع تساعد على تطوير الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر من خلال تسريع نمو الشركات الناشئة باستعمال أدوات مختلفة مثل Fablabs و THINK THINK كما تملك مجلسا علميا لتقييم المشاريع ومراقبتها.

ثانيا: سبل تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر:

بالنظر إلى التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، فإننا نجد بعض الممارسات الجيدة والتي يمكن أن تكون دليلا يساعد في إنشاء حاضنات أعمال فعالة في الجزائر، ونلخص هذه الممارسات في العناصر الأساسية التالية[1]:

- تحديد الأهداف من البداية مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وعوائد المستثمرين تفاديا لأية تعارضات مستقبلية.
- توظيف مدير تنفيذي للحاضنة، يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها، خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة.
- اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها معيقة المنشآت المنتسبة للحاضنة.
- تطوير مهارات تخطيط الأعمال واتخاذ القرار.
- المساعدة في تطوير خطط عمل تتناسب مع كل مشروع على حدة وبما يخدم أهداف المشروع.
- إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن.
- فهم القضايا المالية والتسويق والأعمال الإدارية، تطوير مهارات بحوث التسويق.
- المساعدة في الوصول إلى السوق وقنوات التوزيع، وتطوير مهارات الترويج.

[1]- برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر و سبل تغييره على ضوء التجارب العالمية، مداخلة 2011، ص 11.

– تقديم خدمات الانترنت والهاتف والفاكس، وخدمات النسخ، والأمن والبريد، وخدمات السكرتارية والمحاسبة.

- تقوم الحاضنة بتوصيل المحتضن إلى العديد من قنوات الاستثمار والممولين مثل: البنوك، المستثمرين من القطاع الخاص.
- الشراكة مع حاضنات عالمية، إضافة إلى محاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم حاضنات من أغلب البلدان العربية كسوريا، تونس، مصر، والإمارات، والتي تهدف إلى:

✓ دعم مراكز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي وذلك من خلال تعزيز أعمال إقليمية شبكة رواد أعمال إقليمية.

✓ إنشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات.

✓ تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة.

ثالثا: أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر

ترجع أسباب انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئ التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية والتي تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى التأخر في انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية[1]:

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات، حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003.

- أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكل من ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال.

- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الاهتمام بآلية حاضنات الأعمال.

- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بأنه تم تكوين مجموعة من الإطارات والمسيرين على تقنيات تسيير مشاتل المؤسسات في فرنسا في نهاية سنة 2005.

[1]– بن بوزيان محمد، تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 09-10 مارس 2004، ص: 18.

- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل.

رابعا: تحديات حاضنات الأعمال في الجزائر:

بالرغم من الدور الفعال الذي لعبته حاضنات الأعمال في العالم في دعم وترقية المؤسسات الناشئة، إلا أنها لا تزال تعاني في الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول، وعموما فإن حاضنات الأعمال في الجزائر تعاني من جملة من النقائص، وتواجه تحديات تقف حائلا أمام تطورها، ويعود ذلك لعدة أسباب[1]:

- حداثة ومحدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر.
- ضعف المورد البشري وعدم تأهيله وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق بنقص الأفكار الابداعية والمبتكرة.
- ضعف التمويل، ونقص رأس المال المغامر للاستثمار.
- الاجراءات البيروقراطية وعدم مواكبة التشريعات والقوانين.
- تخلف وعدم مطابقة المعايير الدولية، مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا عن دخول أسواق كبرى نظرا لضعف تنافسيته.
- ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي، وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع.
- التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية.
- بالنسبة لحاضنات الأعمال العامة تعاني من مشكلة بعدها عن المناطق لحضرية وعدم مطابقتها لنماذج الحاضنات المعمول بها في العالم مثل ارتفاع ايجارات البنى التحتية التي توفرها لرواد الأعمال.

المطلب الثاني: حصيلة وتطور المشاريع المستحدثة في الجزائر

وفي هذا الإطار تم إنشاء عدة حاضنات عبر الوطن ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الحاضنات في تقديم الدعم الكامل للمشاريع الإبداعية القائمة على تقديم الخدمات في ميدان تكنولوجيا والإعلام والاتصال ومرافقتها إلى غاية إنشاء مؤسسة ناشئة، وذلك بإبرام اتفاقيات مع الوكالة الوطنية للحضائر التكنولوجية والمؤسسات التابعة لها.

أولا: حصيلة المشاريع المستحدثة في الجزائر

ومما سبق التطرق إليه من الناحية دور حاضنات الأعمال ننتقل إلى حصيلة المشاريع المستحدثة، والمدعومة من طرف الحاضنات من خلال الجدول التالي:

[1]– فوزي عبدالرزاق، اشكالية حاضنات الأعمال بين التطويروالتفعيل المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية، 2014، ص ص: 194–195.

الجدول رقم (2-1): تطور تعداد المؤسسات الناشئة المحتضنة في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

السنة	عدد الحاضنات	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات الجديدة	النسبة المئوية
2011	4	33	19	%57.58
2012	4	29	28	%96.55
2013	4	37	37	%100
2014	13	120	75	%62.50
2015	13	135	84	%62.22
2016	16	158	70	%44.30
2017	16	161	83	%51.55
2018	16	186	93	%50
2019	17	85	61	%71.76
2020	17	79	41	%51.90
2021	17	69	30	%43.48
المجموع	**133**	**970**	**523**	**%53.92**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة للسنوات (2011-2021)

يُلاحظ من خلال الجدول أن الاهتمام بالمشروعات الناشئة والابتكار، يتم بإنشاء المزيد من المساحات العامة النائشة وتدعيم نموها في بيئة مشتركة وتوجيه للمؤسسين الناشئين، بالإضافة إلى فرص التواصل والتعاون مع أفراد آخرين في المجال،

ومن خلال قرائتنا للإحصائيات المدونة على موقع وزارة الصناعة تبين لنا أن حصيلة نشاط حاضنات الأعمال خلال السنوات من 2016 إلى غاية 2019 كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد الحضانات ليبلغ مجموعها 186 مؤسسة ناشئة في نهاية سنة 2019.

أما في سنة 2021 بلغ عدد المؤسسات المحتضنة جديدة 30 مؤسسة بفارق قدره 63 مؤسسة، ويرجع هذا الانخفاض بسبب ظهور جائحة كوورنا التي أزمت الاقتصاد العالمي وفشل مختلف المؤسسات الاقتصادية، إلا أن حاضنات الأعمال في السنوات الأخيرة بدت اهتمامها وتنظيمها، واستحداث لجنة وطنية لمنح المؤسسات الناشئة وتمييزها عن غيرها وتمكينها من آليات تمويلها ودعمها وتطويرها.

يمكننا أن نستنتج من خلال المعطيات والإحصائيات التي تحصلنا عليها أن مناصب الشغل المتوقع استحداثها أنها شهدت ارتفاع في السنوات 2016-2017-2018 على التوالي، فحجم مناصب الشغل لا يؤخذ حجم اليد العاملة، بل يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث بلغ عدد المناصب في

سنة 2021 إلى 106 منصب، وهذا العدد لمناصب الشغل ضعيف جدا كون المؤسسات الناشئة تعتمد على الأفكار الإبداعية فقط.

ومن بين أهم الحاضنات الخاصة والعمومية الناشئة في الجزائر نجد:

1- الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله:

تعتبر الحظيرة التكنولوجية تجربة رائدة في مجال حاضنات الأعمال العمومية بالجزائر، أنشئت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بهدف دعم الإبداع والابتكار في مجال التكنولوجيا الإعلام والاتصال وإنشاء المؤسسات المبدعة، ساهمت هذه الحاضنة في دعم ومرافقة عدد من المشاريع والناشئة والمبادرات المبتكرة منها[1].

- إنشاء معرض افتراضي للتجارة الإلكترونية ثلاثي الأبعاد؛
- إنشاء جهاز كاشف حركة الأفراد عبر الويب؛
- تصميم نظام عبر الويب لتبادل المعلومات بين المؤسسات.

2- الحاضنة التابعة لشركة أوريدو:

تعد هذه الحاضنة من التجارب الخاصة الناجحة وطنيا حيث تقدم تدريبات عالية الجودة في مجال استخدام المعدات والتقنيات الحديثة، الإضافة إلى ما يلي[2]:

- تقديم المساعدات المالية يقارب 20 مؤسسة ناشئة، وتمكين معهد التدريب التابع للشركة من توفير التدريب لـ 6000 طالب في 15 مؤسسة جامعية ومدرسة إدارة أعمال.
- قدمت الدعم لمجموعة من المبادرات، منها مبادرة أول متجر للهاتف المحمول في الجزائر.
- إطلاق برنامج "ابرمجو" الذي يدعم تطوير التطبيقات للهواتف النقالة تحمل علامة صنع في الجزائر وكان لديها أكثر من 5000 مشارك.

ثانيا: تطور عدد المشاريع حسب قطاع النشاط الاقتصادي

قامت السلطات العمومية في الجزائر بالتوجه نحو ما يعرف بالمؤسسات الناشئة واتخاذ جملة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية، والمالية لدعم تلك المؤسسات وتجسيدها على أرض الواقع كونها الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول والتي تساهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم وتؤهل في مختلف قطاعات الدعم ومرافقة هذه المؤسسات في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو، ومن بين آليات الدعم نذكر:

[1]- الزهراء،، مساهمة حاضنة الأ'مال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمكتوسطة، دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيد يعبد لله، مجلة حوليات جامعة الجزائر، 01، ع32، ج4، 2018، ص: 609.

[2]- شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Star t tups دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتاصدية، جامعة طاهري محمد، مج04، ع02 .2018، ص: 428.

1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

للتعرف على مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات الناشئة، تم إدراج الجدول الموالي.

الجدول (2-2): توزيع القروض حسب قطاع النشاط للمؤسسات الناشئة 2020

القطاعات	عدد القروض الممنوحة	النسبة
الفلاحة	125655	%13.6
الصناعة الصغيرة	366210	%39.64
البناء والأشغال العمومية	80388	%8.70
الخدمات	183533	%19.87
الصناعة التقليدية	162515	%17.59
التجارة	4596	%0.50
الصيد البحري	891	%0.10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: http://www.angem.dz الاطلاع عليه يوم: 2023/05/31 على الساعة: 02:18

من خلال معطيات الجدول أعلاه تبين لنا أن الصناعات الصغيرة تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمقدرة بنحو 39.64%، ثم يليه قطاع الخدمات، إذ يحوز على ما يقارب 19.87%، ويليه الصناعة التقليدية بنسبة 17.59%، أما القطاعات الأخرى فهي متفاوتة في النسب من بينها الفلاحة، البناء والأشغال العمومية ، التجارة، الصناعة، وكانت نسبها كالتالي 13.6%، 08.70%، 0.50%، 0.10%، إلا أنه يلاحظ أيضا كل من قطاعات الصناعات الصغيرة والخدمات يحظى باهتمام المستثمرين أكثر من باقي القطاعات الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى سهولة إنشاء هذين القطاعين ولا يتطلبان مستوى تعليم عالي، كما أنها لا تتطلب مجهودات كبيرة وأموال ضخمة، ثم يأتي قطاع الصناعة التقليدية والفلاحة، أما القطاعات المتبقية تحصلت على نسب منخفضة من القروض خصوصا قطاع التجارة والصيد البحري وذلك بسبب احتياجها لأموال كبيرة للإنشاء.

2- حاضنات الأعمال:

حيث يترجم الإقبال الواضح على إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر، وذلك رغبة للسياسات العمومية المحققة في دعم الابتكار على مستوى المؤسسات الناشئة. لنجد حاضنات الأعمال تفتح أبوابها لاستقبال الشباب حملة أفكار المشاريع لتوفر لهم العامل الناجح المحوري في ريادة الأعمال، وهذا بعد تسجيله في البرامج التكوينية التي تعرضها الحاضنات، ويتلقى مقابل هذا التسجيل سلسلة متتالية من خدمات الإرشاد والمرافقة والمتمثلة أساسا في تنفيذ تكوينات مغلقة المؤسسات المسجلة والمنتمية للحاضنة من طرف

مرشدين ومدربين محترفين على علاقة بمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها خدمات الإدارة والمحاسبة مع توفير مكان العمل مع فريق المشروع بسعر منخفض، إن مهمة الحاضنة لا تتوقف عند خدمات المرافقة الفنية للمشروع وإنما تمتد لتصل إلى تنظيم أيام تجريبية للمبادرين لعرض مشاريعهم المدروسة على مستوى الحاضنة وبالإشراف من طرف خبرائها من أجل غايتين الأولى تتمثل في تسهيل الوصول للتمويل الملائم لاحتياجات فترة المشروع من طرف عارضي الأموال، والثانية إنشاء علاقات مع الزبائن محتملين لما يعرضه المشروع من منتج أو خدمة خاصة في إطار الابتكار المفتوح، والشكل الموالي يوضح عدد حاضنات الأعمال الموزعة عبر ولايات الجزائر.

الشكل رقم (2-3): توزيع حاضنات الأعمال عبر ولايات الجزائر

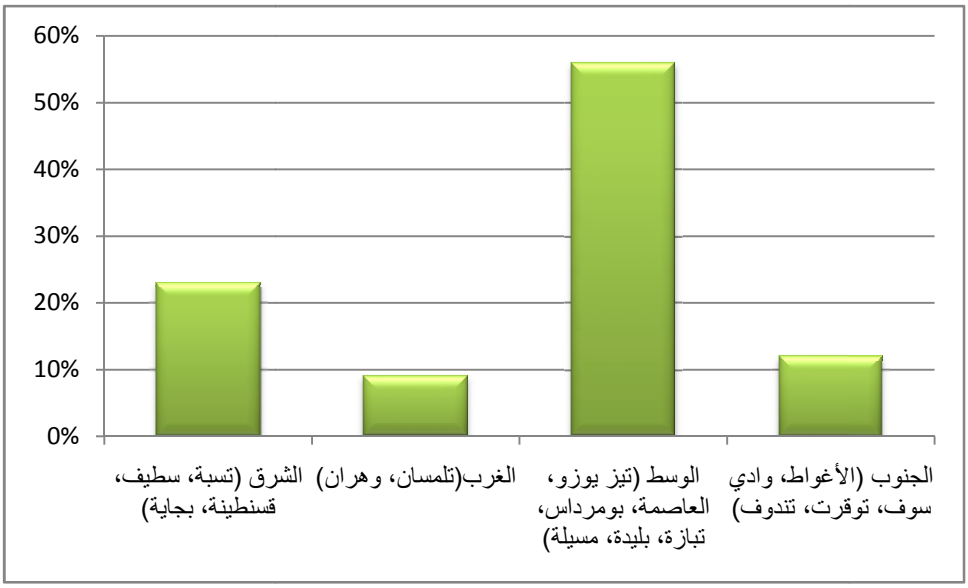

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: https://startup.dz/pour-les-incubateurs/

إن توزيع حاضنات الأعمال يختلف من منطقة إلى أخرى، والجزائر بدورها حسب التقسيم الإداري المعتمد مقسمة إلى أربع مناطق جهوية، حيث لاحظنا أن عدد الحاضنات المتوفرة بكثرة توجد على مستوى العاصمة بـ 14 حاضنة وقدرت نسبتها بـ 56%، أما على مستوى منطقة الشرق بلغت نسبتها 23%، ومنطقة الجنوب بلغت نسبة الحاضنات المتواجدة بها 12%، وأخيرا منطقة العرب نسبتها 9%.

الشكل (2-4): عدد المشاريع المستضافة حسب القطاعات لسنة 2021

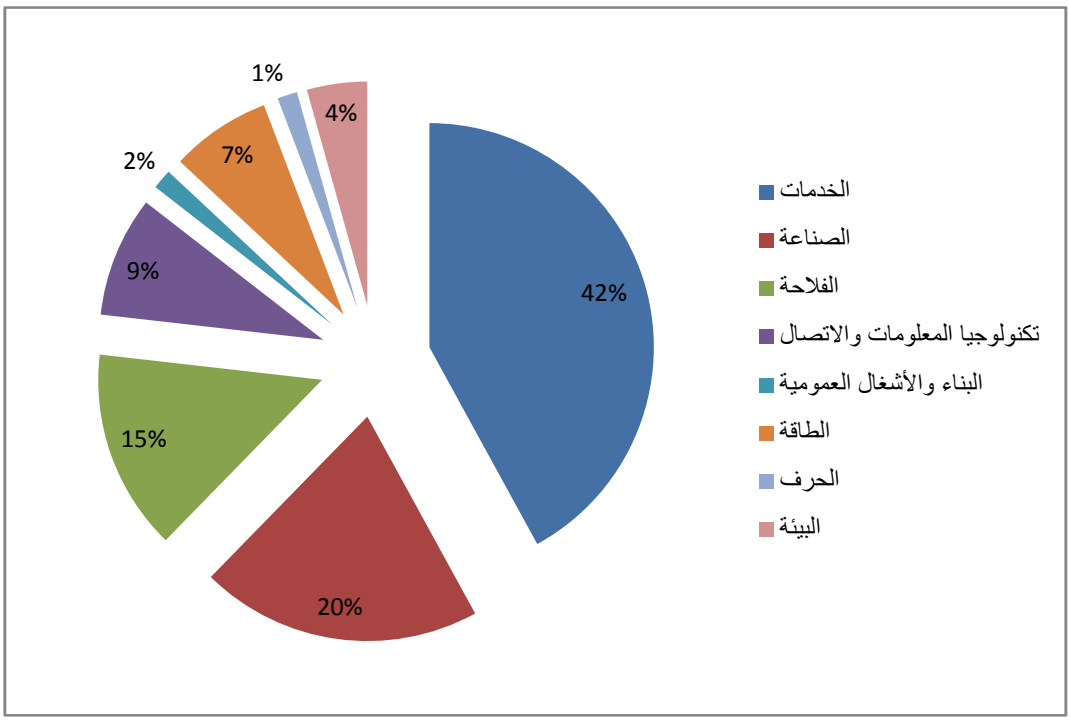

المصدر: النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 39، لسنوات نوفمبر 2021، ص: 20.

من خلال الشكل تبين لنا أن المشاريع المستحدثة في الجزائر بلغت 69 مشروع، قسمت عدة قطاعات، حيث بلغت عدد المشاريع الممولة بقطاع الخدمات 29 مشروع، يليه قطاع الصناعة البالغ عدد المشروعات 14 مشروع، وفي المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة بـ 10 مشاريع، أما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بلغ 6 مشاريع، وقطاع الطاقة قدر بـ: 5 مشاريع، وقطاع البيئة بـ 3 مشاريع، أما قطاعي الحرف والبناء الأشغال العمومية هو مشروع واحد فقط.

3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANADE

يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات الممولة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهو كالآتي:

الجدول رقم (2-3): عدد المشاريع الممولة للمؤسسات الناشئة من طرف ANADE

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسة
الزراعة	57183	%15
الصناعة التقليدية	42998	%11
شركة البناء والأشغال العامة والهيدروليكية	34282	%9
الري	26740	%7
الصناعة	10271	%3
الصيد	1131	%30
مهن حرة	11356	%3
خدمات	108003	%28
نقل التبريد	13385	%3.50
نقل البضائع	56530	%14.80
نقل المسافرين	18992	%5
المجموع	**381427**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب, بالاعتماد على نشرية وزارة الصناعة والمناجم، ع35، 2020، ص: 24.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصيد استحوذ على أكبر نسبة من المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 30%، ثم جاءت المؤسسات الزراعية في المرتبة الثانية من التمويل، حيث تمثل ما قدره نسبة 15% من مجموع تمويل مشاريع القطاعات الأخرى، ثم تليها المؤسسات التي تعمل ضمن قطاع نقل البضائع والمقدرة بنسبة 14.80%، ثم مؤسسات قطاع الصناعات التقليدية والحرف والتي تمثل نسبة تمويلها من طرف الوكالة بـ 11% لما له من أهمية في هذه القطاعات.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

سنتطرق إلى أهم ما سعت إليه الجزائر من تمويل المشاريع والمناصب الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للمؤسسات الناشئة من الجدول التالي:

الجدول (2-4): عدد المشاريع الممولة من قبل ANDI لسنة 2018 حسب الولايات

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
شمال وسط	1298	551434	48687
شمال غرب	685	320347	25071
شمال شرق	444	240784	17850
الهضا ب العليا غرب	136	85294	4034
الهضاب العليا وسط	164	51212	3600
الهضاب العليا شرق	798	260033	27624
جنوب غرب	113	41649	3478
جنوب شرق	453	118488	12150
الجنوب الكبير	34	6908	826
مجموع	4125	1676149	143320

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني، http://www.andi.dz الاطلاع عليه يوم: 2023/04/38 على الساعة 13.11

من خلال الجدول نلاحظ التوزيع الجغرافي للاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة، حيث أن حصة الأسد كانت من نصيب المناطق الشمالية خاصة الوسط والغرب، وهو ما يؤكد تركز الاستثمارات في نواحي العاصمة ووهران.، كما نجد انخفاض النسبة في الهضاب والجنوب ما يبدو جليا التوزيع الغير عادل للاستثمارات ولمناصب الشغل.

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في توفير سبل الدعم للمؤسسات الناشئة وفرص النمو الاقتصادي

إن الجزائر وبحكم اقتناعها بما يمكن أن تلعبه المؤسسات الناشئة في تنشيط الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الإنتاجية التي لطالما سيطر عليها قطاع المحروقات إذا ما تلقت الدعم الضروري الذي يضمن لها انطلاقة سليمة تمكنها من الاستمرار والتطور، جعلت موضوع دعم وترقية المؤسسات الناشئة ثابتا من ثوابت سياستها التنموية.

لكن المفارقة الكبيرة أنه بالرغم من تعدد الشواهد على نجاح حاضنات الأعمال في مختلف الدول خاصة المجاورة منها في استقطاب ومساعدة المستحدثين على تأسيس مؤسسات ناجحة ومستديمة، قد تأخرت الجزائر في تجسيد هذه الآلية على أرض الواقع بالرغم من صدور المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات سنة 2003.

ويعود إما لغياب النظرة الإستراتيجية للإدارة المسؤولة عن عمل الحاضنات وافتقارها للخبرة الكافية لإنشاء وتشغيل هذه الآلية أو لعدم إدراكها الفوائد التي تتمخض عن تأسيسها.

فتبني الجزائر لفكرة حاضنات الأعمال جاء كمحاولة استنساخ تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال دون دراسة أولية لإمكانية تجسيدها على أرض الواقع بشكل يتلاءم وطبيعة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية التي تعايشها الدولة، ويتكيف مع الذهنيات السريعة للفرد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمارات سريعة العائد، فالمجتمع الجزائري يفتقر لرواد الأعمال ذوي الأفكار الرائدة القائمة على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا العالية. كما أن الجزائر لم تقم مسبقا بمحاولة نشر ثقافة الإبداع والريادة لدى المستحدثين بشكل موسع، وهو ما انعكس سلبا على مرود حاضنات الأعمال في الجزائر. إذ لم ترق بعد إلى تقديم كافة الدعم المرجو بلوغه لدعم وترقية المؤسسات المحتضنة مقارنة بمثيلاتها. حيث يقتصر دورها على القيام بثلاث مهام نوجزها بما يلي[1]:

- **تقديم الخدمات للمؤسسات المحتضنة:** تتجلى أبرز هذه الخدمات في:
  - ضمان استقبال واحتضان المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة لمدة معينة.
  - إمدادها بالأثاث والتجهيزات المكتبية ووسائل الإعلام الآلي والاتصال؛
  - تكوين مسؤولي هذه المؤسسات في مختلف جوانب التسيير؛
  - توثيق العلاقة بين الجامعات، البنوك والمقاولين الجدد وبصفة عامة الوسط الاقتصادي المحلي.
- **تقديم استشارات للمؤسسات المحتضنة:** تعمل حاضنات الأعمال في الجزائر على تقديم تشكيلة من الاستشارات في شتى النواحي القانونية، المحاسبية، التجارية، المالية وغيرها.
- **تسيير العقار:** تضطلع حاضنات الأعمال في الجزائر أيضا بالقيام بوظيفة مسيرة للعقار من خلال توفير المحلات الملائمة في أماكن مهيأة ومنظمة يكون الدخول فيها سهلا ومهيأ للنشاطات وتستمر اتفاقية شغل هذه المحلات المأجورة لفترة محددة لا تتجاوز مدتها السنتين وبأسعار منخفضة عن تلك المطبقة في السوق العقاري.

[1]– فودوا محمد، ميموني بلقاسم، بن بيا محمد، دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، مج4، ع4، جامعة أدرار، الجزائر، 2021، ص ص: 122–123.

خلاصة الفصل:

هدفت هذه الدراسة إلى وضع منهجية قياسية لقياس أداء حاضنة الأعمال، وهو ما خلق تحدي عند إجراء مقارنة بين الدراسات. حيث أن أغلب الأبحاث الأكاديمية حول حاضنات الأعمال تجد صعوبة الرد في الإجابة عن الإشكاليات المرتبطة بالتأثير الإيجابي لحاضنات الأعمال خاصة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث أن عدد المراجع المتاحة لقياس تأثير احتضان الأعمال محدود أيضًا. وهو ما يجعل من الصعب تقييم حاضنة الأعمال لأن نتائجها قد تستغرق وقتًا طويلاً حتى تتحقق في المتوسط، فقد يمكن أن تستغرق المؤسسة الناشئة فترة حضانة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات، فإذا كان الفرد يرغب في قياس النمو ومعدل الجدوى للمؤسسات الناشئة، فيتعين عليه الانتظار لمدة أربع إلى خمس سنوات أخرى بعد التأسيس. حيث نجد أن بعض الأبحاث ترتكز على التأثير الكامل لحاضنات الأعمال متجاهلة الأنشطة اللاحقة والتعلم الريادي الذي من المحتمل أن يكون مؤثرا في تحقيق ذلك. حيث أشارت مجموعة من الدراسات التي أجريت في رومانيا إلى أن معدل النمو في خلق الوظائف والإيرادات لا يحدث إلا بعد مرور مدة تتراوح بين أربع وسبع سنوات بعد الإنشاء. كما نجد أن قياس التأثير يميل إلى أن يكون أكثر تعقيدًا في الدول النامية حيث يعتبر مفهوم حضانة الأعمال مفهومًا جديدًا.

خاتمة

من خلال عرضنا وتحليلنا لحاضنات الأعمال تبين لنا بوضوح وأهميتها في مرافقة المؤسسات الناشئة، ففي إطار ترقية ودعم المؤسسات الناشئة كرست الجزائر مجهودات جبارة في إنشاء مجموعة من آليات الدعم وتبني جملة من البدائل المستحدثة التي تعد حاضنات الأعمال أبرزها وأنجعها على الإطلاق خلال العقدين الآخرين من الزمن، كونها تساهم بدرجة كبيرة في ترجمة الأفكار الريادية إلى منتجات قابلة للتسويق على أرض الواقع عن طريق مساهمتها الفعالة في هدم الهوة وبناء جسور التعاون بين مراكز البحث وعالم الصناعة بتقديمها حزمة متكاملة من خدمات الدعم، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر يقترب أكثر من مفهوم المشاتل، إذ يعتبر تبني الجزائر لفكرة الحاضنات خطوة في المسار لكن الثمار لم تقطف بعد، لحداثة التجربة في هذا الميدان من جهة، وعدم إدراك المسؤولين عنها لأهمية خدماتها من جهة أخرى.

ومن أجل تفعيل دور حاضنات الأعمال في استقطاب المؤسسات الناشئة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتسريع حركية التنمية الشاملة، هو مرافقة المؤسسات الناشئة التي تساعدها على الاستمرار وتطوير قدراتها التنافسية، مع تقديم الخدمات الضرورية لها ودعمها لمواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط.

1- نتائج اختبار صحة الفرضيات:

- تعتبر حاضنات الأعمال من بين أهم مصادر دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر بالرغم من وجود مصادر دعم أخرى، وتعد بدورها الذي تقوم به العامل الرئيسي في تنويع الاقتصاد الجزائري.

الفرضية صحيحة من خلال تحليلنا المرتكز على دور حاضنات الأعمال، باعتبارها تساهم في مرافقة المؤسسات الناشئة وتقديم جل الخدمات لها، كما لها دور في تنويع الاقتصاد الجزائري.

2- النتائج:

من خلال دراستنا لموضوع البحث توصلنا إلى النتائج العامة التالية:

- تعد حاضنات من الأساليب الحديثة لتبني فكر العمر الحر؛
- للحاضنات دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، فهي تساهم في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية؛
- المؤسسة الناشئة تمثل جزء من حاضنة الأعمال، وهاته الأخيرة تتكون من مجموعة مؤسسات ناشئة؛
- تعمل

- إن أساليب المرافقة وآليات الدعم المقدمة للمؤسسات الناشئة بالرغم من مساهمتها الفعالة في إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تفعيلها وتطويرها إلى مستويات أكبر؛

- تعتبر هياكل دعم المؤسسات الناشئة من الأساسيات الفعالة في نمو وتطور هذه المؤسسات؛

- تعمل حاضنات الأعمال على تقديم جملة من الخدمات متمثلة في خدمات إستراتيجية تعمل على توفير مخططات أعمال، إعداد إستراتيجيات تسويقية، تمويلية...، بالإضافة إلى الخدمات الإجرائية والمتمثلة في الإجراءات التسييرية التي تحتاجها المؤسسات الناشئة كتوفير مصادر التمويل وتسهيل الوصول إليها وإنشاء شبكات الاتصال، والخدمات التحتية وتشمل كل ما يتعلق بالتجهيزات من عتاد ومعدات وآلات تسهم في عمل المؤسسات الناشئة.

ثانيا: التوصيات:

ومن أجل تفعيل حاضنات الأعمال بين إشكالية التمويل والتنويع الاقتصادي في الجزائر، ارتأينا إلى تقديم جملة من التوصيات نوجزها في ما يلي:

- يجب الإسراع في إنشاء حاضنات أعمال وتعبئة الجهود والموارد لمدها بجمعي الإمكانية المادية والبشرية اللازمة لتطويرها ولعب دورها كاملا في دعم المؤسسات الناشئة.

- يجب توفير التمويل للمؤسسات سواء بضماناتها لدى البنوك، أو بتقديم إعانات مالية مباشرة، أو بالمشاركة في رأسمالها أو بتطوير آليات وصيغ للإقراض بدون فائدة، تمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل وتعريف بدائله؛

- يجب دراسة الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات في محيط الحاضنة، وتركيز الخدمات المقدمة على تلك الاحتياجات؛

- يجب وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع؛

- إعطاء الأولوية للمؤسسات القادرة على النمو والموجهة للتصدير، والتي تحقق فرص أكبر للعمل والتي تعتمد على التطوير والتحديث، مع مراعاة الظروف البيئية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا تبين لنا العديد من الإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها خاصة وأن هذا المجال لا زال واعد لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية، منها:

- دراسة جدوى مشاريع حاضنات الأعمال وواقعها في الجزائر.

- أهمية التسيير في تفعيل دور حاضنات الأعمال للنهوض بالمؤسسات الناشئة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. حدادي كلثوم، عزاوي عبد الباسط، **بعض النماذج الناجحة للمؤسسات الناجحة مع مجالات عملية (نماذج عربية)**.

2. طارق محمود عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، دار النهضة العربية، مصر، 2005.

3. عاطف الشبراوي إبراهيم، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، 2005.

4. عبد السلام أبو قحف، **حاضنات الأعمال: فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم المنشآت الأعمال الصغيرة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001.

5. علاء عباس، محمد السلامي، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**، دار التعليم الجامعي، ط1، مصر، 2015.

6. فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال**، السعودية، 2014.

7. محمد صالح الحناوي وآخرون، **حاضنات الأعمال، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2001.

8. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

ثانيا:الرسائل الجامعية والأطروحات

9. أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 2015-2016.

10. بللعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017-2018.

11. بن نذير نصر الدين، **دراسة إستراتيجية للإبداع المنهجي في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

12. خروبي سارة، بومعزة ليلى، **دور حاضنات الأعمال في حل مشكلة البطالة (حالة الجزائر)**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019.

13. زميت الخير، **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة أكلي الحاج، البويرة، 2014-2015.

14. عايب فاطمة الزهرة، **حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار –دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018-2019.

15. كريم محسن فكرى، **نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، القاهرة، مصر.

16. مروة مرسي أحمد رسلان، **إسهامات حاضنات أعمال المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، مصر، 2005.

17. مزوار آمنة، دور **حاضنات الأعمال التكنولوجية في تجسيد المشاريع الإبداعية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بورقلة**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

18. نيفين طلعت صادق، **برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الأعمال**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.

ثالثا:المجلات العلمية والمداخلات

19. أحمد ميلي سمية، **أهمية إنشاء حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/12/01.

20. برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، **واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر و سبل تغييره على ضوء التجارب العالمية**، مداخلة 2011، ص 11.

21. بزار ذياب عساف، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 06، ع12، جامعة الأنبار، العراق، 2014.

22. بلعيدي عبد الله، مقلاتي عاشور، **المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل بينهما**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع6، جامعة أم البواقي، 2016.

23. بن بوزيان محمد، **تكنولوجية الحاضنات في العالم العربي: الفرص والتحديات**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 09-10 مارس 2004.

24. بوريش أحمد، بن شعيب فاطمة الزهراء، **تجربة حاضنات الأعمال كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة وانعكاساتها على تحقيق التنمية (تجارب ومقاربات)**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أدرار، مج 05، ع02، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2022.

25.صباغ رفيقة، **التنويع الاقتصادي إستراتجية الجزائر لما بعد البترول**، مجلة أوراق الاقتصادية، مج4، ع1، جامعة الجيلالي ليابس، 2020.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات:

26.الزهراء، **مساهمة حاضنة الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمكتوسطة، دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله**، مجلة حوليات جامعة الجزائر، 01، ع32، ج4، 2018.

27.شريف غياط، محمد بوقدوم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع6، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

28.شريفة، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Star t tups دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتاصدية، جامعة طاهري محمد، مج04، ع02 .2018.

29.فودوا محمد، ميموني بلقاسم، بن بيا محمد، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، مج4، ع4، جامعة أدرار، الجزائر، 2021.

30.فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطور والتشغيل رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية، سبتمبر 2014، ص: 192.

31.محمد بن بوزيان والطاهر زياني ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، ملتقى حول دور تكنولوجية الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 17-18 أفريل 2006.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

32. Zhang, L. Y, *Workshopon Economic*, Unied Nations: Teheran Islamic Republic ot lran, 2000.

الملخص:

خلصت هذه الدراسة إلى معالجة مدى احتياج المؤسسات الناشئة إلى حاضنة أعمال، والتعرف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، وكذا المساهمة في توفير قاعدة معلومات علمية وأكاديمية لمساعدة الحاضنات في توفير الدعم المناسب للمشاريع الناشئة، ومن خلال بحثنا هذا تطرقنا إلى حاضنات الاعمال في دعم وترقية واستمرار المؤسسات الناشئة، والجوانب الفكرية لها، كما أضفنا سبل تفعيل دورها للنهوض بالمشاريع الناشئة.

خلال هذه الدراسة حاولنا إسقاط الضوء للدور الكبير وفعال للحاضنات في تنمية الاقتصاد الوطني، فهي تساهم في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة وتتوقف القيمة المضافة الحقيقية التي تجلبها الحاضنات للمؤسسات الناشئة المنتسبة لها على نوعية خدمات الدعم والاستشارة المقدمة، ذلك لأ، قطاع المؤسسات الناشئة يؤدي دورا حيويا في الاقتصاد الوطني، حيث قامت الجزائر بالعديد من المجهود لترقية وتنمية هذا القطاع، حيث خصص له وزارة خاصة به تهتم بشؤونه، إضافة إلى وضع العديد من القوانين التي تهدف إلى تطوير وتنمية هذا القطاع، وذلك راجع لاهتمام السياسة الاقتصادية الجزائرية والتركيز عليه في الآونة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، التمويل، تنويع الاقتصاد، المؤسسات الناشئة.

Abstract :

This study concluded by addressing the extent to which emerging institutions need a business incubator, and identifying the reality of business incubators in Algeria, as well as contributing to providing a scientific and academic information base to help incubators provide appropriate support for emerging projects. Emerging institutions, and their intellectual aspects, and we have also added ways to activate their role in advancing emerging projects.

During this study, we tried to shed light on the significant and effective role of incubators in the development of the national economy, as they contribute to expanding and distributing the economic base by investing in successful entrepreneurial ideas and transforming them into promising economic projects. No, the start-up sector plays a vital role in the national economy, as Algeria has made many efforts to promote and develop this sector, as it has allocated a ministry of its own to take care of its affairs, in addition to enacting many laws aimed at developing and developing this sector, and that is see For the interest of Algerian economic policy and focus on it in recent times.

Keywords: *business incubators, financing, diversification of the economy, startups.*